بحث ترقية لنيل درجة (أستاذ مساعد) في الحديث وعلومه

مقدم من الباحثة:

سلوى محمود محمد حسين

مدرس بقسم الحديث وعلومه

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

فرع البنات – القاهرة

وموضوعه

تعقبات الإمام الذهبي على الإمام العقيلي في ميزان الاعتدال

دراسة نقدية مقارنة

ملخص البحث

The research study

This study examined the comments of imam al-Dhahabi on the imam ibn al-Qattan in the book of Mezan Al Eatedal "the Balance of Moderation" where he comments on the narrators of al hadith who were in his book Al Doafaa Akabeer (the Grand weak). At the beginning I spoke briefly about Imam al-Oqaili and the praise of al hadith scolars upon him, his book and its method. As I presented al hadith narrators who were mentioned in shis book al Doafaa following the comments of al imam al dahabi on them. As I mentioned a detailed definition of each narrator includes: the opinion of al Imam Al Oqaili, the comments of al imamam al dahabi and the detailed sayings of invalidating and validating imams. In the last of every translation, I illustrated the authenticity or inauthenticity of iman Al- Dahabi, using in this; the contained opinions of invalidating and validating imams on the narrator.

The study examined biography of 18 narrators, In conclusion, Isummarized the most important abstract results from this research as well as recommendations regarding this type of critical study.

Only Allah leads to prosperity and guides to the straight path.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصَحْبه ومَن اتبعه وتمسك بسُنَّته إلى يوم الدين. الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على مُحَمَّد بن عبد الله.

ثم أما بعد...

فإن عِلم الجَرح والتعديل من العلوم النفيسة، صاحب الشرف العظيم، والفضل الكبير من بين العلوم، كيف لا وهو يهدُف إلى الذب عن سُنَّة الحبيب المصطفى. وقد تبارى علماء الحديث قديمًا وحديثًا في النهل من هذا البحر الفياض، فصنفوا المصنفات الجَمَّة في هذا العِلم، وكانت لهم قَدَم راسخة في إرساء قواعده وضوابطه. ومن الأئمة الفضلاء الأجِلَّاء الذين كان لهم باع في هذا الشأن: الإمام الحافظ الجليل أبو عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن عُثمان الذهبي، المتوفى سنة ثمان وأربعين وسبع مئة. والإمام الحافظ الجليل مُحَمَّد بن عَمرو بن موسى أبو جَعْفَر العُقَيلي، المتوفى سنة اثنتين وعشرين وثلاث مئة. وقد آثرت في هذا البحث أن أغوص في خِضَم بَحْرَيْهِما، وأطوف بين أقوالهما ملتمسةً الفائدة والنَفْع، عَلِّي أَصِل إلى بُغْيتي، وأحظى بنيل غايتي.

سبب اختياري لهذا الموضوع

وأما عن سبب اختياري لهذا الموضوع فهو يتلخص فيما يأتي:

١ _ محبتي للحديث النبوي الشريف، وما يتصل به من علوم تتعلق بروايته ودرايته، وبخاصة ما يتعلق بعِلْم الجرح والتعديل ونقد الرواة ومناهج العلماء في ذلك. إذ إن الإمام الذهبي – رحمه الله- له منهجه المتميِّز في الجَرح والتعديل، ويُعَدّ من أئمة النقد المبرزين في القرن الثامن الهجري.

٢ _ إن كتاب (ميزان الاعتدال) يُعَدُّ من أهم الدواوين العلمية العظيمة في مجال نقد الرواة وأحوالهم، ويشتمِل على العديد من الفوائد التي يَجُود بها مؤلفه في كتاباته وتعليقاته وانتقاداته.

٣ _ ما يحظى به كتاب (الضعفاء الكبير) للإمام العُقَيلي من أهمية كبيرة، وقيمة علمية في مجال تراجم الرواة ونقدهم، فأردت الإسهام بجهدي الضئيل في

إلقاء الضوء على ما يحتويه هذا الكتاب من درر كامنة.

خطة البحث

قمت بتقسيم هذا البحث إلى: مقدمة، وتمهيد، وعدة مباحث، وخاتمة، ومراجع، وفهارس.

أولًا: المقدمة وقد تحدثت فيها عن: سبب اختياري لهذا الموضوع، والخطة التي رسمتها له، والمنهج المتَّبَع فيه.

ثانيًا: التمهيد، وقد تحدثت فيه عن: الإمام العُقَيلي وكتابه (الضعفاء الكبير).

ثالثًا: أما المباحث فهي صلب البحث ولُبُّه، وهي عبارة عن: دراسة مفصلة للرواة الذين ذكرهم الإمام الذهبي في كتابه (ميزان الاعتدال) متعقِّبًا فيهم على الإمام العُقَيلي قوله الوارد في كتابه (الضعفاء)، وقد بلغ عددهم ثمانية عشر مبحثًا بعدد كل راوٍ.

رابعًا: الخاتمة وقد ذكرت فيها أهم النتائج التي استخلصتها من هذا البحث، وتوصياتي في هذا المجال.

خامسًا: قائمة المراجع التي استقيت منها المادة العلمية لهذا البحث مرتبة على حروف المعجم.

سادسًا: فهرس الموضوعات التي اشتمل عليها هذا البحث.

منهج البحث

١_ قمت باستقراء كتاب (ميزان الاعتدال) للإمام الذهبي – رحمه الله تعالى- استقراءً تامًا.

٢_ استخلصت جميع الرواة الذين تعقَّب الإمام الذهبي فيهم أقوال الإمام العُقَيلي في حكمه على الرواة جَرحًا وتعديلًا.

٣_ رتَّبت تراجم هؤلاء الرواة على حروف المعجم، جاعلةً كل راوٍ في مبحث مستقل بذاته.

٤_ ذكرت ترجمةً مفصلةً لكل راوٍ تشتمل على:

أ_ قول الإمام العُقَيلي فيه من كتابه (الضعفاء الكبير).

ب_ تعقُّب الإمام الذهبي عليه والموجود في كتابه (الميزان).

ج_ أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه بالتفصيل.

٥_ عزوت كل قول من أقوال هؤلاء الأئمة إلى مصدره الأصلي في الحاشية، فإن لم أجده في مصدره عزوته إلى المصدر الذي نقل قوله، مع بيان ذلك بقولي: (نقلًا عنه).

٦_ قمت في آخر كل ترجمة ببيان صحة تعقُّب الإمام الذهبي على الإمام العُقَيلي أو عدم صحته، مستعينةً في ذلك بما ورد في الراوي من أقوال أئمة الجَرح والتعديل، وبذلك تظهر فائدة البحث.

٧_ قمت باستعمال بعض المصطلحات والرموز في هذا البحث، وإليك بيانها:

(ت): اختصارًا لرقم الترجمة.

(ط): اختصارًا للطبعة.

(نقلًا عنه): وذلك إذا لم أجد قول العالِم في مصدره الأصلي، ووجدته في غيره من المصادر الأخرى.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

* * *

تمهيد

الإمام العُقَيلي وكتابه (الضعفاء)(١)

يُعَدُّ الإمام أبو جعفر العُقَيلي من أئمة الجَرح والتعديل البارزين في هذا الشأن. وقد أثنى عليه كثير من العلماء اعترافًا منهم بفضله وعِلْمه وآثاره.

قال الإمام مسلمة بن قاسم: " كان العُقَيلي جليل القَدْر، عظيم الخطر، ما رأيت مثله، وكان كثير التصانيف، فكان مَن أتاه من المحدثين قال: اقرأ من كتابك ولا تُخْرِج أصله، فتكلمنا في ذلك وقلنا: إما أن يكون من أحفظ الناس، وإما أن يكون من أكذب الناس، فاجتمعنا، فاتفقنا على أن نكتُب له أحاديث من روايته، ونزيد فيها وننقُص، فأتيناه لنمتحنه، فقال لي: اقرأ، فقرأتها عليه، فلما أتيت بالزيادة والنقص فَطِنَ لذلك، فأخذ مني الكتاب، وأخذ القلم فأصلحها من حِفْظه، فانصرفنا من عنده وقد طابت نفوسنا، وعَلِمْنا أنه من أحفظ الناس "(٢).

وقال الحافظ أبو الحَسَن بن سَهْل القَطَّان: " أبو جَعْفَر ثقة، جليل القَدْر، عالِم بالحديث، مُقَدَّم في الحِفْظ "(٣).

وقال الإمام السيوطي: " صاحب كتاب (الضعفاء)، جليل القَدْر، عظيم الخطر، كثير التصانيف، مُقَدَّم في الحِفْظ، عالِم بالحديث، ثقة "(٤).

وقال الإمام ابن العماد الحنبلي: " الحافظ، صاحب (الجَرح والتعديل)، عِداده في أهل الحجاز "(٥).

والمطالع لكتاب (الضعفاء) للإمام العُقَيلي يمكنه استخلاص مذهبه العَقَدي بوضوح، وأنه على مذهب أهل السُنَّة والجماعة. وذلك لأن كتابه مشحون بالكلام على الرواة

من سائر فرق المبتدعة. فكثيرًا ما نجده يقول معقِّبًا على راوٍ ما: " كان فيه غلو

---

(١) لقد تحدثت عن الإمام الذهبي وكتابه (ميزان الاعتدال) في البحث الذي قدمته من قبل بعنوان: تعقُّبات الإمام الذهبي على الإمامين عَلِيّ بن المديني وابن القَطَّان دراسة نقدية مقارنة، والذي تم نشره في مجلة قطاع أصول الدين عدد ٢٠١٧ م، لذا فإني آثرت عدم التكرار في هذا البحث، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

(٢) انظر سير أعلام النبلاء للذهبي ١٥ / ٢٣٧، ت ٩٣، ط. مؤسسة الرسالة بيروت نقلًا عنه.

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي ٣ / ٣٧، ت ٨١٤، ط. دار الكتب العلمية بيروت نقلًا عنه.

(٤) انظر طبقات الحُفَّاظ لجلال الدين السيوطي ١ / ٣٤٨، ط. دار الكتب العلمية بيروت.

(٥) انظر شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ٢ / ٢٩٢، ط. دار الكتب العلمية بيروت.

في التشيُّع[٦] "، أو: " كان يرى القَدَر[٧] "... إلى غير ذلك.

أما عن موضوع كتاب (الضعفاء) للإمام العُقَيلي، فهو يتحدث عن: الضعفاء، ومَن نُسِبَ إلى الكَذِب ووضع الحديث، ومَن غلب على حديثه الوَهْم، ومَن يُتَّهَم في بعض حديثه، ومجهول روى ما لا يُتابَع عليه، وصاحب بدعة يغلو فيها ويدعو إليها وإن كانت حاله في الحديث مستقيمة.

وقد بدأ الإمام العُقَيلي كتابه هذا بمقدِّمة وافية، وذكر فيها: باب تبيُّن أحوال مَن نُقِلَ عنه الحديث ممن لم يُنْقَل على صحته. وذكر في هذا الباب طبقات الرواة من حيث الحِفْظ والإتقان، وذكر وجوب الكشف عن حال الضعفاء والكذابين دفاعًا عن سُنَّة النبي- ﷺ-، كما أورد فيه من الآثار عن أئمة السلف وأصحاب الحديث ما يشهد للمعنى الذي قصده، وتخلَّل ذلك بعض الأحاديث في الحث على حِفْظ العِلْم، وأشار إلى أنَّ روايات الصالحين والزُّهَّاد مَظِنَّة للأحاديث الضعيفة والواهية، ثم شرع بعد ذلك في بيان المقصود من كتابه، وهو تراجم الرواة الضعفاء مرتبين على حروف المعجم.

أما عن منهج الإمام العُقَيلي في كتاب (الضعفاء): فإن الملاحِظ لهذا الكتاب يجد أنه لم ينُصّ صراحةً على منهجه الذي سلكه فيه، وإنما يمكن استخلاص منهجه من خلال صنيعه في الكتاب بوجه عام في عدة نقاط يمكن إجمالها فيما يلي:

١ــ أنه رتَّب كتابه على حروف المعجم، ويذكر في ترجمة الراوي: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولا يطيل في ذلك غالبًا، وقليلًا ما يتعرض لذِكر شيوخه وتلاميذه.

٢ــ يذكر أقوال العلماء في الراوي جَرحًا وتعديلًا بإسناده إليهم، وغالبًا ما يُصَدِّر حكمه على الراوي قبل نقله لأقوال العلماء كأن يقول: " لا يُتابَع على حديثه[٨] "، أو: " منكر الحديث[٩] "، أو غير ذلك، وأحيانًا يكتفي بنقله لأقوال العلماء دون أن يحكم بنفسه إقرارًا منه على أقوالهم.

٣ــ ثم يذكر الإمام العُقَيلي الأحاديث المستنكَرة على الراوي مبيّنًا لأوجه عِلَّتها بأن يقول:

---

(٦) انظر الضعفاء الكبير للعُقَيلي ١ / ٣٧، ت ٢٠ ترجمة أبان بن تَغْلُب، ط. دار الكتب العلمية بيروت.

(٧) انظر ضعفاء العُقَيلي ١ / ١٤٧، ت ١٨٢ ترجمة بكر بن الأسود أبو عبيدة الناجي.

(٨) المصدر السابق ٢ / ١٦٠، ت ٦٦٦ ترجمة سلام بن سليمان أبو المنذر القاري.

(٩) ضعفاء العُقَيلي ٤ / ٢٠٥، ت ١٧٨٩ ترجمة مَعْمَر بن عبد الله التميمي.

"ولا يُتابَع عليه[١٠]"، أو يقول: "غير محفوظ[١١]"، إلى غير ذلك.

وقد تميز كتاب (الضعفاء) للإمام العُقَيلي بميزات كثيرة أهمها:

١ــ مكانة مؤلِّفه. فالإمام العُقَيلي إمام، حافظ، يُعَدُّ من الأئمة النُّقَّاد الذين جمعوا بين عِلْمَي: الرواية، والدراية، الأمر الذي أكسب كتابه فوائد حديثية لا تُحْصى.

٢ــ أن الأئمة الذين صنفوا في الضعفاء من بعده قد استفادوا من هذا الكتاب، ونقلوا كلامه، واعتمدوا عليه في كثير من الأحيان، كالإمام: المِزّي، والذهبي، وابن حجر.

وقد أُخِذَ على الإمام العُقَيلي: إيراده لبعض الأئمة الثقات في كتابه هذا، إما لأنه قد وقع منه الوَهْم اليسير والذي لا يَقْدَح في توثيقه، أو لاستناده على أقوال ضعيفة نُقِلَت عن هذا الراوي. ومن ذلك: إيراده للحافظ عَلِيّ بن المَدِيني وهو مُجْمَع على ثقته، مما جعل الحافظ الذهبي يتعقبه ويشدد النكير عليه حيث قال: " ذكره العُقَيلي في كتاب (الضعفاء) فبئس ما صَنَع... إلى آخر ما قال "[١٢]. إلى غير ذلك مما سيَرِد ذِكْره في ثنايا هذا البحث. الأمر الذي دعاني أن أجمع أقوال الإمام العُقَيلي في كتاب (الضعفاء) المتعلقة بالحكم على الرواة جَرحًا وتعديلًا دون غيرها، والتي تعقَّبه الإمام الذهبي عليها في كتاب (الميزان)، وأتناولها بالبحث والدراسة، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

---

(١٠) المصدر السابق ٢ / ١٢٩، ت ٦٦٥ ترجمة سلام بن أبي الصهباء أبو بشر العدوي.

(١١) انظر المصدر السابق ٢ / ١٦٣، ت ٦٧٤ ترجمة سُلَيم بن عيسى.

(١٢) انظر ميزان الاعتدال ٣ / ١٣٨ فما بعدها، ت ٥٨٧٤..

المبحث الأول: أَزْهَر بن سَعْد السَّمَّان

قول الإمام العُقَيلي فيه

تناكر العُقَيلي بإيراده في كتاب (الضعفاء)، وما ذَكَر فيه أكثر من قول أحمد بن حنبل: ابن أبي عَدِيّ أحب إليَّ من أزهر السَّمَّان(١٣).

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي: ثقة مشهور(١٤).

أقوال أئمة الجَرح والتعديل فيه

قال ابن سعد: كان ثقة(١٥). وقال عثمان بن سعيد الدارمي: سألت يحيى بن مَعِين عن أَزْهَر السَّمَّان فقال: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح الحديث(١٦). وذكره ابن حِبَّان في كتاب (الثقات)(١٧). وقال ابن حِبَّان في موضع آخر: من أجِلَّة أهل البصرة(١٨). وقال ابن قانع: ثقة مأمون(١٩). وقال الذهبي: حُجَّة(٢٠). وقال ابن حجر: ثقة(٢١).

مات سنة ثلاث ومئتين، روى له الجماعة سوى ابن ماجه.

المناقشة والترجيح

من خلال ما سبق عرضه يتبين لنا أن تعقُّب الإمام الذهبي على الإمام العُقَيلي تعقُّبًا صائبًا وفي محله، إذ إن هذا الراوي مُجمَع على توثيقه من قِبَل أئمة الجَرح والتعديل. ومما يؤيد الإجماع على توثيق هذا الراوي: أن الإمام الذهبي رمز له في أول ترجمته برمز (صح)، وقد نقل الإمام ابن حجر في مقدمة كتابه أن الإمام الذهبي قال: " إذا كتبت (صح) أول الاسم، فهي إشارة إلى أن العمل على توثيق ذلك الرجل "(٢٢).

---

(١٣) انظر ضعفاء العُقَيلي ١ / ١٣٢، ت ١٦٤.

(١٤) انظر ميزان الاعتدال ١ / ١٧٢، ت ٦٩٦.

(١٥) طبقات ابن سعد ٧ / ٢٩٤، ط. دار صادر بيروت.

(١٦) الجرح والتعديل ٢ / ٣١٥، ت ١٢٨٧، ط. دار إحياء التراث العربي بيروت.

(١٧) ثقات ابن حِبَّان ٦ / ٦٩، ت ٦٧٦٨، ط. دار الفكر.

(١٨) انظر مشاهير علماء الأنصار لابن حبان ١ / ٢٥٥، ت ١٢٧٩، ط. دار الوفاء المنصورة.

(١٩) انظر تهذيب التهذيب لابن حجر ١ / ١٧٧، ت ٣٨٢، ط. دار الفكر بيروت نقلًا عنه.

(٢٠) انظر الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي ١ / ٢٣١، ت ٢٥٤، ط. دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن جدة.

(٢١) انظر تقريب التهذيب لابن حجر صـ ٩٧، ت ٣٠٧، ط. دار الرشيد حلب.

(٢٢) انظر لسان الميزان لابن حجر ١ / ٩، ط. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت.

كما أنه من الرواة الذين اتفق الإمام البخاري ومسلم على إخراج حديثه في غير موضع من صحيحيهما[٢٣]. وقد احتج به الإمام البخاري في صحيحه، حيث قال: حدثنا عَمْرُو بن عَلِيٍّ قال: حدثنا أَزْهَرُ بن سَعْدٍ، عن ابن عَوْنٍ، عن ثُمَامَةَ بن أَنَسٍ، عن أَنَسٍ- ﷺ-، أن رسول الله- ﷺ- أَتَى مَوْلى لَهُ خَيَّاطًا، فَأُتِيَ بِدُبَاءٍ[٢٤]، فَجَعَلَ يَأْكُلُهُ، فَلَمْ أَزَلْ أُحِبُّهُ مَنْذُ رَأَيْتُ رَسُوْلُ اللَّهِ يَأْكُلُهُ[٢٥]. فقد ذكر الإمام البخاري هذا الحديث في بابه منفردًا، ولم يذكر معه حديثًا آخرًا، مما يدل على أنه احتج به في هذا الباب.

أما الإمام العُقَيلي فقد جانبه الصواب حينما أدخله في كتابه (الضعفاء)، وقد أنكر عليه حديثًا في ذلك، حيث قال: " حدثنا مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيْلَ، قال: حدثنا الْحَسَنُ بن عَلِيٍّ قال: سَأَلْتُ عَلِيًّا[٢٦] عن حديث عَبِيْدَةَ، عن عَلِيٍّ- ﷺ-، عن النبي- ﷺ- في التسبيح[٢٧] قلت: مَن يقول: عن عَبِيْدَةَ؟ فقال: حدثنا أَزْهَر، عن ابن عَوْنٍ، عن مُحَمَّدٍ، عن عَبِيْدَةَ، عن عَلِيٍّ- ﷺ-. قال عَلِيٌّ: ورأيته في أصله مرسلًا عن مُحَمَّد، وكلَّمتُ أَزْهَرًا في ذلك وشَكَّكْته، فأبى وقال: عن عَبِيْدَة... "[٢٨]. فهذا حديث واحد قد خولِف فيه هذا الراوي، ولا شك أنه لا يوجِب تضعيفه إلى جنب ما روى من الأحاديث الصحيحة التي توجِب توثيقه.

---

(٢٣) ومن حديثه: ما قاله الإمام البخاري: حدثني عَبْدُ اللَّهِ بن مُحَمَّدٍ، حدثنا أَزْهَرُ السَّمَّانُ، عن ابن عَوْنٍ، عن مُحَمَّدٍ، عن قَيْسِ بن عَبَّاد قال: كُنْتُ جَالِسًا فِي مَسْجِدِ الْمَدِيْنَةِ، فَدَخَلَ رَجُلٌ عَلَى وَجْهِهِ أَثَرُ الْخُشُوْعِ، فَقَالُوْا: هَذَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ... الحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب: المناقب، باب: مناقب عبد الله بن سلام- ﷺ- ٣ / ١٣٨٧، حديث رقم ٣٦٠٢، ط. دار ابن كثير اليمامة. وأخرج الإمام مسلم من طريق أَزْهَر بن سَعْد السَّمَّان، عن ابن عَوْنٍ، عن إِبْرَاهِيْمَ، عن عَبِيْدَةَ، عن عبد الله- ﷺ-، عن النبي- ﷺ- قال: " خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ثُمَّ الذين يَلُوْنَهُمْ ثُمَّ الذين يَلُوْنَهُمْ... " الحديث. انظر صحيح مسلم، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ٤ / ١٩٦٣، حديث رقم ٢٥٣٣، ط. دار إحياء الكتب العربية.

(٢٤) الدُّبَاء: القرع، ووزن الدُّبَاء: فِعال. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٢ / ٩٦، ط. المكتبة العلمية بيروت، مادة: دبب.

(٢٥) الحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب: الأطعمة، باب: الدباء ٥ / ٢٠٧١، حديث رقم ٥١١٧.

(٢٦) يعني الإمام علي بن المديني.

(٢٧) أي الحديث الذي أخرجه الإمام الترمذي من طريق أَزْهَر السَّمَّان، عن ابن عَوْنٍ، عن ابن سِيْرِيْن، عن عَبِيْدَةَ، عن عَلِيٍّ- ﷺ- قال: شَكَتْ إِلَيَّ فَاطِمَةُ مَجل يَدَيْهَا مِن الطَّحِيْنِ... الحديث. انظر كتاب السنن للإمام الترمذي، كتاب: الدعوات، باب: ما جاء في التسبيح والتكبير والتحميد عند المنام ٥ / ٤٧٧، حديث رقم ٣٤٠٨، ط. دار إحياء التراث العربي بيروت. قال الإمام الترمذي: هذا حديث حسن غريب من حديث ابن عون، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن علي- ﷺ-.

(٢٨) انظر ضعفاء العُقَيلي ١ / ١٣٢، ت ١٦٤.

وقد قال الإمام ابن حجر ردًا على ذلك: " ليس هذا بجَرح يوجِب إدخاله في الضعفاء[٢٩].

والقول ما قاله الإمام ابن حجر، إذ إن حديثًا واحدًا قد خولِف فيه هذا الراوي لا يعني تضعيفه بالمرة. وفي ذلك يقول ابن حجر: " وهذا لا يوجِب قدحًا فيه أصلًا "[٣٠].

وقد قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، سمعت أبي يقول: ابن أبي عَدِيّ له وقار وهيئة، وهو أحب إليَّ من أزهر السَّمَّان، أزهر كان ربما حدَّث بالحديث فيقول: ما حُدِّثْتُ به[٣١]. وهذا هو السبب الذي من أجله تمسك الإمام العُقَيلي به فأدخل هذا الراوي في كتابه (الضعفاء)، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

---

(٢٩) انظر تهذيب التهذيب ١ / ١٧٧، ت ٣٨٢.

(٣٠) انظر هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، الفصل التاسع: في سياق أسماء من طُعِنَ فيه من رجال هذا الكتاب صـ ٣٨٦، ط. دار المعرفة بيروت.

(٣١) انظر العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل ١ / ٤٢١، ت ٩٢٢، ط. المكتب الإسلامي، دار خان بيروت، الرياض.

المبحث الثاني:

الحُسَيْن بن ذَكْوَان المُعَلِّم

قول الإمام العُقَيلي فيه

قال الإمام العُقَيلي: " بصري مضطرب الحديث "[٣٢].

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي: " أحد الثقات والعلماء "[٣٣].

أقوال أئمة الجَرح والتعديل فيه

قال أبو بكر بن خَلَّاد: سمعت يحيى بن سعيد القطَّان وذكر حسين المُعَلِّم فقال: فيه اضطراب[٣٤]. وقال ابن سعد: كان ثقة[٣٥]. وقال ابن أبي خَيْثَمَة: سمعت يحيى بن مَعِين يقول: حسين المُعَلِّم ثقة، وهو بصري. وقال أبو حاتم: ثقة. وقال أبو زُرْعَة: بصري، ليس به بأس[٣٦]. وقال النَّسائي: ثقة[٣٧]. وذكره ابن حِبَّان في كتاب (الثقات)[٣٨]. وقال الدارقطني: من الثقات[٣٩]. وقال ابن شاهين: ثقة[٤٠]. وذكره ابن الجوزي في كتاب (الضعفاء)[٤١]. وقال الذهبي: الحافظ الحُجَّة[٤٢]. وقال في موضع آخر: ثقة مشهور، ضعَّفه العُقَيلي بلا حُجَّة[٤٣]. وقال ابن حجر: ثقة ربما وَهِمَ[٤٤].

مات في حدود سنة خمسين ومئة، روى له الجماعة.

المناقشة والترجيح

---

(٣٢) انظر ضعفاء العُقَيلي ١ / ٢٥٠، ت ٢٩٩.
(٣٣) ميزان الاعتدال ١ / ٥٣٤، ت ٢٠٠٠.
(٣٤) انظر سير أعلام النبلاء ٦ / ٣٤٦، ت ١٤٧ نقلًا عنه.
(٣٥) طبقات ابن سعد ٧ / ٢٧٠.
(٣٦) انظر الجرح والتعديل ٣ / ٥٢، ت ٢٣٣ نقلًا عنهما.
(٣٧) تهذيب الكمال للمزي ٦ / ٣٧٢، ت ١٣٠٩، ط. مؤسسة الرسالة بيروت نقلًا عنه.
(٣٨) ثقات ابن حِبَّان ٦ / ٢٠٦، ت ٧٣٩٠.
(٣٩) انظر تهذيب التهذيب ٢ / ٢٩٣، ت ٥٩٩ نقلًا عنه.
(٤٠) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين صـ ٦٢، ت ٢١١، ط. الدار السلفية الكويت.
(٤١) انظر الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ١ / ٢١٢، ت ٨٨٢، ط. دار الكتب العلمية بيروت.
(٤٢) تذكرة الحفاظ ١ / ١٣١، ت ١٧٠.
(٤٣) انظر ذكر أسماء من تُكُلِّمَ فيه وهو مُوَثَّق للذهبي صـ ٦٨، ت ٨٨، ط. مكتبة المنار الزرقاء.
(٤٤) تقريب التهذيب صـ ١٦٦، ت ١٣٢٠.

بعد عرض أقوال العلماء في هذا الراوي يمكننا القول بصحة تعقُّب الإمام الذهبي على الإمام العُقَيلي. فقد اتفق أئمة الجَرح والتعديل على توثيق هذا الراوي بلا منازع. ومما يؤيد ذلك: أن الإمام الذهبي رمز له في كتابه (الميزان) بالرمز (صح)، وقد سبق أن أشرنا من قبل إلى أن مَقْصِد الإمام الذهبي بهذا الرمز أن العمل على توثيق مَن رُمِزَ إليه به[٤٥].

ولكن الإمام العُقَيلي أورده في كتابه (الضعفاء)، وأورد له حديثًا عن مُحَمَّد بن عِيْسَى قال: حدثنا عَلِيٌّ قال: قلت ليَحْيَى بن سَعِيْد: أن يَزِيْد بن هارون روى عن حسين المُعَلِّم، عن عمرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جده، أن رجلًا تزوج امرأةً على عَمَّتِها[٤٦]... فقال يَحْيَى: كنا نعرف حسين – يعني المُعَلِّم – بهذا الحديث المرسل[٤٧]. ومن أجل هذا الحديث الواحد رماه بالاضطراب، واستند في صحة قوله على قول الإمام يحيى القطَّان الذي قال عنه: " فيه اضطراب ". ولكن بلا أدنى شك أن هذا الرأي من الإمام العُقَيلي فيه تشدد واضح، إذ كيف يُضَعِّف راويًا اتفق جماعة العلماء على توثيقه لمجرد مخالفته في حديث واحد؟! وفي ذلك يقول الإمام الذهبي: " فمَن ذا الذي ما غَلَطَ في أحاديث؟! "[٤٨]. أما الإمام ابن الجوزي فقد تَبِعَ الإمام العُقَيلي في حُكمه فذكره في كتابه (الضعفاء) استنادًا على تضعيف العُقَيلي وابن القطَّان له. وقد عقَّب الإمام ابن حجر على مسألة الاضطراب هذه حيث قال: " لعل الاضطراب من الرواة عنه، فقد احتجَّ به الأئمة "[٤٩].

وقد احتجَّ الإمام البخاري بهذا الراوي في مواضع كثيرة من صحيحه، منها: ما أخرجه البخاري قال: حدثنا أبو مَعْمَر قال: حدثنا عَبْدُ الْوَارِثِ قال: حدثنا حُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ، عن عَبْدِ اللَّهِ بن بُرَيْدَةَ، أن عِمْرَانَ بن حُصَيْنٍ- ﷺ وَكَانَ رَجُلًا مَبْسُوْرًا[٥٠]-، وقال أَبُو مَعْمَر مَرَّة: عن عِمْرَانَ قال: سألت النبي- ﷺ- عن صلاة الرجل وهو قاعد

---

(٤٥) انظر في بيان مراد الإمام الذهبي بهذا الرمز لسان الميزان ١ / ٩.

(٤٦) أخرجه الإمام ابن أبي شيبة في المصنف، كتاب: النكاح، باب: في المرأة تنكح على عمتها أو خالتها ٤ / ٢٤٧، حديث رقم ١٧٠٣٦، ط. الدار السلفية الهندية، دار القبلة، ولكن بلفظ: أن النبي- ﷺ- قال يوم فتح مكة: " لَا تُنْكَح الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا ".

(٤٧) انظر ضعفاء العُقَيلي ١ / ٢٥٠، ت ٢٩٩.

(٤٨) انظر ميزان الاعتدال ١ / ٥٣٤، ت ٢٠٠٠.

(٤٩) انظر هدي الساري، الفصل التاسع: في سياق أسماء من طُعِنَ فيه من رجال هذا الكتاب صـ ٣٩٥.

(٥٠) أي: به بواسير، وهي المرض المعروف. النهاية في غريب الحديث ١ / ١٢٦، مادة: بَسَرَ.

فقال: " مَنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَل... الحديث "([٥١]). فقد ذكر الإمام البخاري هذا الحديث في الباب ولم يذكر غيره، مما يدل على أنه احتجَّ به في هذا الموضع.

كما أن الإمام مسلمًا احتجَّ بهذا الراوي في أكثر من موضع من صحيحه حيث قال: حدثنا يَحْيَى بن يَحْيَى التَّمِيْمِي قال: أخبرنا عَبْدُ الْوَارِثِ بن سَعِيْدٍ، عن حُسَيْن بن ذَكْوَان قال: حدثني عَبْدُ الله بن بُرَيْدَةَ، عن سُمْرَةَ بن جُنْدُبٍ- ﷺ- قال: صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ- ﷺ-، وَصَلَّى عَلَى أُمِّ كَعْبٍ مَاتَتْ وَهِيَ نُفَسَاء، فَقَامَ رَسُوْلُ اللهِ- ﷺ- لِلْصَّلَاةِ عَلَيْهَا وَسَطهَا([٥٢]). فقد ذكر الإمام مسلم عدة طرق لهذا الحديث مدارها على الحسين بن ذكوان، مما يؤيد احتجاجه به في هذا الباب. وقال الذهبي: " الرجل ثقة، وقد احتجَّ به صاحبا الصحيحين ". والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

([٥١]) الحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب: أبواب تقصير الصلاة، باب: صلاة القاعد بالإيماء ١ / ٣٧٥، حديث رقم ١٠٦٥.

([٥٢]) الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب: الجنائز، باب: أين يقوم الإمام من الميت للصلاة عليه ٢ / ٦٦٤، حديث رقم ٩٦٤.

المبحث الثالث: حُصَين بن عبد الرحمن أبو الهُذَيل السلمي الكوفي

قول الإمام العُقَيلي فيه

ذكره الإمام العُقَيلي في كتاب (الضعفاء)[٥٣].

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي: " من الثقات "[٥٤].

أقوال أئمة الجَرح والتعديل فيه

قال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن مَعِين: ثقة. وقال أحمد بن حنبل: ثقة مأمون من كبار أصحاب الحديث[٥٥]. وقال العِجْلي: كوفي، ثقة، ثبت في الحديث[٥٦]. وقال النَّسائي: تغيَّر[٥٧]. وقال أبو حاتم: حُصَين بن عبد الرحمن ثقة في الحديث، وفي آخر عمره ساء حفظه، صدوق. وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبا زُرْعَة عن حُصَين بن عبد الرحمن فقال: ثقة، قلت: يُحْتَجُّ بحديثه؟ قال: أي والله[٥٨]. وذكره ابن حِبَّان في كتاب (الثقات)[٥٩]. وذكره ابن عَدِيّ في (الضعفاء)، ثم ساق له حديثًا من طريق أَحْمَد بن حُمَيْد الْأَعْمَش الْنَّيْسَابُوْرِيّ قال: نا مُحَمَّد بن حَرْبٍ الْوَاسِطِيّ، ثنا عَاصِم بن عَلِيّ، حدثني أَبِي، عن حُصَيْن بن عَبْد الْرَّحْمَن قال: قال لي مَنْصُوْرُ بن الْمُعْتَمِر: أَنْتَ يَا حُصَيْنُ حَدَّثْتَنِي عن عَبْدِ اللَّهِ بن أَبِي قَتَادَةَ، عن أَبِيْهِ- ﷺ-، أَنَّ الْنَّبِيَّ- ﷺ- طَافَ لِحَجَّتِهِم وعُمْرَتِهِم طوافًا واحدًا... قال ابن عَدِيّ: وهذا يرويه عاصم بن علي، عن أبيه، عن حُصَين، ويرويه عن عاصم: محمد بن حرب ويقال له: النَّسائي، وهو غريب بهذا الإسناد، ولا يروى إلا من هذا الطريق، ولحُصَين بن عبد الرحمن أحاديث، وأرجو أنه لا بأس به[٦٠].

وذكره ابن الجوزي في كتاب (الضعفاء)[٦١]. وقال الذهبي: تابعي، ثقة، عُمِّرَ

---

(٥٣) ضعفاء العُقَيلي ١ / ٣١٤، ت ٣٨٥.

(٥٤) انظر ميزان الاعتدال ١ / ٥٥١، ٥٥٢، ت ٢٠٧٥.

(٥٥) تهذيب الكمال ٦ / ٥١٩، ت ١٣٥٨ نقلًا عنهما.

(٥٦) معرفة الثقات للعِجلي ١ / ١٠٥، ت ٢١٧، ط. مكتبة الدار المدينة المنورة.

(٥٧) الضعفاء والمتروكون للنَّسائي صـ ١٦٦، ت ١٣٠، ط. دار المعرفة بيروت.

(٥٨) الجَرح والتعديل ٣ / ١٩٣، ت ٨٣٧.

(٥٩) ثقات ابن حِبَّان ٦ / ٢١٠، ت ٧٤٠٨.

(٦٠) انظر في ذلك الكامل في ضعفاء الرجال لابن عَدِيّ ٢ / ٣٩٧، ت ٥١٩، ط. دار الفكر بيروت.

(٦١) انظر الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي صـ ٢١٩، ت ٩٢٢.

ونَسِيَ[٦٢]. وقال في موضع آخر: كان ثقةً، حُجَّةً، حافظًا، عالي الإسناد[٦٣]. وقال ابن حجر: ثقة، تغيَّر حفظه في الآخر[٦٤]. وذكره ابن الصلاح فيمن اختلط وتغير، وعزاه للنَّسائي وغيره[٦٥]. وعن يزيد بن هارون: وكان قد نَسِيَ. وعنه أيضًا أنه قال: اختلط. وقد أنكر عَلِيّ بن عاصم اختلاطه[٦٦]. وذكره ابن الكيال في (الكواكب النيرات) وقال: أحد الثقات الأثبات، احتجَّ به الشيخان[٦٧].

مات سنة ست وثلاثين ومئة، روى له الجماعة.

المناقشة والترجيح

بعد أن عرضنا أقوال العلماء في هذا الراوي يمكننا القول بصحة تعقُّب الإمام الذهبي على الإمام العُقَيلي، وذلك لأسباب متعددة يمكن تفصيلها على النحو التالي:

أولًا: إن هذا الراوي ثقة مُجمَع على توثيقه من قِبَل العلماء، لذا فإن الإمام الذهبي رمز له في كتابه (الميزان) بالرمز (صح) للدلالة على هذا المعنى[٦٨].

ثانيًا: إن هذا الراوي قد أخرج له الجماعة، وقد احتج به الشيخان في صحيحيهما. فقد أخرج له الإمام البخاري حديثًا حيث قال: حدثنا عَمْرُو بن عِيْسَى قال: حدثنا أَبُو عَبْد الْصَّمَد عَبْدُ الْعَزِيْز بن عَبْد الْصَّمَد، حدثنا حُصَيْنُ بن عَبْدِ الْرَّحْمَنِ، عن أَبِي وَائِلٍ، عن عَبْدِ اللَّهِ بن مَسْعُوْدٍ- ﷺ- قال: كُنَّا نَقُوْلُ التَّحِيَّةَ فِي الصَّلَاةِ، ونُسَمِّي، ويُسَلِّمُ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ، فَسَمِعَهُ رَسُوْلُ اللَّهِ- ﷺ- فَقَالَ: قُوْلُوْا: " التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ... الحديث "[٦٩]. فقد ذَكَرَ الإمام البخاري هذا الحديث منفردًا في بابه، مما يعني أنه قد احتج به في هذا الباب.

---

(٦٢) المغني في الضعفاء للذهبي ١ / ١٧٧، ت ١٥٨٤، ط. إحياء التراث الإسلامي قطر.

(٦٣) انظر تذكرة الحفاظ ١ / ١٠٨، ت ١٣٧.

(٦٤) تقريب التهذيب صـ ١٧٠، ت ١٣٦٩.

(٦٥) انظر علوم الحديث لابن الصلاح، النوع الثاني والستون: معرفة مَن خَلَطَ في آخر عمره من الثقات صـ ٢٤٨، ط. الفارابي.

(٦٦) انظر الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط لبرهان الدين الحلبي صـ ٨٨، ت ٢٦، ط. دار الحديث القاهرة نقلًا عنهم.

(٦٧) الكواكب النيرات في معرفة من رمي بالاختلاط من الرواة الثقات لابن الكيال ١ / ١٢٦، ت ١٤، ط. دار المأمون بيروت.

(٦٨) انظر في بيان مراد الإمام الذهبي بهذا الرمز لسان الميزان ١ / ٩.

(٦٩) الحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب: أبواب العمل في الصلاة، باب: من سمى قومًا أو صلى في الصلاة على غير مواجهة وهو لا يعلم ١ / ٤٠٣، حديث رقم ١١٤٤.

ثالثًا: إن الإمام العُقَيلي قد جانبه الصواب حينما أدخل هذا الراوي في كتابه (الضعفاء)، وتَبِعه في ذلك الإمام ابن عَدِيّ وابن الجوزي، ولم يستند الإمام العُقَيلي على حُجَّة فيما ذهب إليه، غير قول يزيد بن هارون: " طلبت الحديث وحُصَين حَيٌّ، كان يُقرأ عليه، وكان قد نَسِيَ "[٧٠]. وفي ذلك يقول الإمام ابن حجر: "وذكره العُقَيلي، ولم يذكر إلا قول يزيد بن هارون أنه نسي"[٧١]. وقال ابن الكيال: "وذكره البخاري في (الضعفاء)، وكذلك العُقَيلي، وابن عَدِيّ، ولم يذكروا فيه تضعيفًا غير أنه كَبُرَ ونَسِيَ"[٧٢]. ولا شك أن هذه حُجَّة لا توجب تضعيفه بأي حال من الأحوال، لاسيما وقد تكلم العلماء عن اختلاطه في آخر عمره وبيَّنوا درجته.

فقد ذكره الإمام العلائي في القسم الأول من أقسام المختلطين، وهم الذين قال عنهم: " مَن لم يوجِب ذلك له ضعفًا أصلًا، ولم يَحُطُّ من مرتبته، إما لقِصَر مدة الاختلاط وقِلَّته: كُسْفَيان بن عُيَيْنة، وإسْحَاق بن إبْرَاهِيم بن رَاهَوَيْه، وهما من أئمة الإسلام المتفَق عليهم، وإما لأنه لم يروِ شيئًا حال اختلاطه فسَلِمَ حديثه من الوَهْم: كَجَرِيْر بن حَازِم، وعَفَّان بن مُسْلِم، ونحوهما "[٧٣]. ثم ذَكَرَ ترجمته ضمن رواة القسم الأول وقال: " أحد الأعلام المتفَق عليهم "[٧٤]. فهذه الدلائل كلها تؤكد صحة ما ذهبنا إليه، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

---

(٧٠) انظر ضعفاء العُقَيلي ١ / ٣١٤، ت ٣٨٥.

(٧١) انظر تهذيب التهذيب ٢ / ٣٢٩، ت ٦٥٩.

(٧٢) انظر الكواكب النيرات ١ / ١٣٦، ت ١٤.

(٧٣) انظر المختلطين للعلائي صـ ٣، ط. مكتبة الخانجي بالقاهرة.

(٧٤) المصدر السابق صـ ٢١، ت ١١.

المبحث الرابع: عَلِيّ بن عبد الله بن جَعْفَر

قول الإمام العُقَيلي فيه

قال الإمام العُقَيلي: " جَنَحَ إلى ابن أبي دؤاد والجهمية، وحديثه مستقيم إن شاء الله، قال لي عبد الله بن أحمد: كان أبي حدثنا عنه، ثم أمسك عن اسمه، وكان يقول: حدثنا رجل، ثم ترك حديثه بعد ذلك "(٧٥).

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي: " أحد الأعلام الأثبات وحافظ العصر "(٧٦).

أقوال أئمة الجَرح والتعديل فيه

كان سُفيان بن عُيَيْنة يسمي عَلِيّ بن المَدِيْنِي حيَّة الوادي(٧٧). وقال عبد الرحمن بن مَهْدِي: عَلِيّ بن المَدِيْنِيّ أعلم الناس بحديث رسول الله- ﷺ- وخاصة بحديث ابن عُيَيْنة(٧٨). وقال عَلِيّ بن الحُسَيْن بن الجُنَيْد: سَمِعْتُ يَحْيَى بن مَعِيْن وقال له إنسان: عَلِيُّ بن المَدِيْنِيّ؟ فقال يَحْيَى: عَلِيٌّ من أهل الصِّدْق(٧٩). وقال النَّسائي: كأن الله خلق عَلِيًّا بن المَدِيْنِيّ لهذا الشأن(٨٠). وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: كتب عنه أبي وأبو زُرْعَة، وترك أبو زُرْعَة الرواية عنه من أجل ما كان منه في المحنة، وكان أبي يروي عنه؛ لنزوعه عما كان منه، قال: سألت أبا زُرْعَة عن عَلِيّ بن المَدِيْنِيّ فقال: لا نرتاب في صِدْقه. وقال: سَمِعْتُ أبي يقول: كان عَلِيّ بن المَدِيْنِيّ عَلَمًا في الناس في معرفة الحديث والعِلَل، وكان أحمد بن حنبل لا يسميه، إنما يكنيه أبا الحسن تبجيلًا له، وما سَمِعْتُ أحمد سماه قط(٨١).

وذكره ابن حِبَّان في كتاب (الثقات) وقال: كان من أعلم أهل زمانه بعِلَل حديث رسول الله- ﷺ-، ممن رَحَلَ، وجَمَعَ، وكَتَبَ، وصنَّف، وحَفِظَ، وذاكَرَ(٨٢). وقال

---

(٧٥) انظر ضعفاء العُقَيلي ٣ / ٢٣٥، ٢٣٦، ت ١٢٣٧.

(٧٦) ميزان الاعتدال ٣ / ١٣٨، ت ٥٨٧٤.

(٧٧) تهذيب الكمال ٢١ / ٥، ت ٤٠٩٦ نقلًا عنه.

(٧٨) انظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١١ / ٤٥٨، ت ٦٣٤٩، ط. دار الكتب العلمية بيروت نقلًا عنه.

(٧٩) انظر الجرح والتعديل ٦ / ١٩٣، ت ١٠٦٤ نقلًا عنه.

(٨٠) تهذيب التهذيب ٧ / ٣٠٦، ت ٥٧٦ نقلًا عنه.

(٨١) الجرح والتعديل ٦ / ١٩٣، ت ١٠٦٤.

(٨٢) ثقات ابن حِبَّان ٨ / ٤٦٩، ت ١٤٤٧٤.

الخطيب: أحد أئمة الحديث في عصره، والمُقَدَّم على حفاظ وقته[٨٣]. وقال النَّوَوِيّ: كان عَلِيّ أحد أئمة الإسلام المُبَرَّزِين في الحديث[٨٤].

وقال الذهبي: وأما عَلِيّ بن المَدِيْنِيّ فإليه المنتهى في معرفة عِلَل الحديث النبوي، مع كمال المعرفة بنقد الرجال، وسعة الحفظ، والتبحر في هذا الشأن، بل لعله فرد زمانه في معناه[٨٥]. وقال تاج الدين السُّبْكِي: أحد أئمة الحديث وَرُفَعَائِهِم، ومَن انعقد الإجماع على جلالته وإمامته[٨٦].

وقال ابن حجر: ثقة، ثبت، إمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعِلَلِه[٨٧]. وقال السيوطي: أحد الأئمة الأعلام، وحُفَّاظ الإسلام[٨٨].

مات سنة أربع وثلاثين ومئتين.

المناقشة والترجيح

مما سبق عرضه يتبين لنا صحة تعقُّب الإمام الذهبي ورجحان قوله على قول الإمام العُقَيلي بقوة بالغة. إذ إن الإمام العُقَيلي قد استند في تضعيفه للحافظ الجليل عَلِيّ بن المَدِيْنِيّ على أنه مال إلى أحمد ابن أبي دؤاد، وأجاب في القول بخلق القرآن. وفي ذلك يقول الإمام الذهبي: " وقد بدت منه هفوة ثم تاب منها، وهذا أبو عبد الله البخاري- وناهيك به – قد شَحَنَ صحيحه بحديث عَلِيّ بن المَدِيْنِيّ وقال: " ما استصغرت نفسي بين يدي أحد إلا بين يدي عَلِيّ بن المَدِيْنِيّ، ولو تَرَكْتُ حديث عَلِيّ، وصاحبه مُحَمَّد، وشيخه عبد الرَّزَّاق، وعُثْمان بن أبي شَيْبَة، وإبْرَاهِيْم بن سَعْد، وعَفَّان، وأَبَان العَطَّار، وإسْرَائِيْل، وأَزْهَر السَّمَّان، وبهز بن أَسَد، وثَابِت البُناني، وجَرِيْر بن عبد الحَمِيد لغلقنا الباب، وانقطع الخطاب، ولماتت الآثار، واستولت الزنادقة، ولخرج الدجال "[٨٩].

وقد أخرج الإمام البخاري في صحيحه جملة لا تُحْصى من أحاديث الحافظ عَلِيّ بن المَدِيْنِيّ، سواء ما كان منها على سبيل الاحتجاج[٩٠]، وسواء ما كان منها على سبيل

---

(٨٣) تاريخ بغداد ١١ / ٤٥٨، ت ٦٣٤٩.

(٨٤) انظر تهذيب الأسماء واللغات للنووي ١ / ٣٢١، ط. دار الفكر بيروت.

(٨٥) ميزان الاعتدال ٣ / ١٤١، ت ٥٨٧٤.

(٨٦) انظر طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي ٢ / ١٤٥، ت ٣٤، ط. دار هجر للطباعة والنشر.

(٨٧) تقريب التهذيب صـ ٤٠٣، ت ٤٧٦٠.

(٨٨) انظر طبقات الحُفَّاظ ١ / ١٨٧، ت ٤١٤.

(٨٩) انظر ميزان الاعتدال ٣ / ١٣٩، ١٤٠، ت ٥٨٧٤.

(٩٠) ومن ذلك ما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب: الوضوء، باب: التخفيف في الوضوء ١ / ٦٤، حديث

المتابعة(٩١). كيف لا، وهو شيخه وأستاذه الذي تتلمذ على يده.

أما الإمام مسلم فقد امتنع عن الإخراج له بسبب إجابته في المحنة. قال الإمام الذهبي: " وقد امتنع إبْرَاهِيْم الْحَرْبِيّ، وكذا الإمام مُسْلِم من الرواية عنه لميله إلى أحمد بن أبي دؤاد "(٩٢).

ومع ذلك فقد اعتذر الحافظ عَلِيّ بن المَدِيْنِيّ عن إجابته في تلك المحنة، وعلَّل ذلك بأنه خاف على نفسه القتل فتاب وأناب، وليس كل إنسان اقترف ذنبًا أو وقعت منه هفوة يُقْدَح فيه بما يستوجب تضعيفه وترك حديثه، فليس هناك أحد معصوم من الخطايا والذنوب. وفي ذلك يقول الإمام الذهبي: " أفما لك عقل يا عُقَيلي؟! أتدري فيمن تتكلم؟! وإنما تَبِعناك في ذِكْر هذا النَمَط لِنَذُبَّ عنهم، ولنزَيِّف ما قيل فيهم، كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات، بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك، فهذا مما لا يرتاب فيه مُحَدِّث، وأنا أشتهي أن تُعَرِّفني مَن هو الثقة الثبت الذي ما غَلَطَ ولا انفرد بما لا يُتابَع عليه... إلى أن قال: ثم ما كل أحد فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب يُقْدَح فيه بما يوْهِن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصومًا من الخطايا والخطأ، ولكن فائدة ذِكْرنا كثيرًا من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة، أو لهم أوهام يسيرة في سعة علمهم: أن يُعرَف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم، فَزِن الأشياء بالعدل والورع "(٩٣).

وأما عن قول الإمام العُقَيلي بشأن إمساك الإمام أحمد عن حديث الحافظ عَلِيّ بن المَدِيْنِيّ، فقد أخرج الإمام أحمد في مسنده حديث عَلِيّ بن المَدِيْنِيّ ولكن قبل أن يبتلى بالمحنة(٩٤)، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

رقم ١٣٨. قال البخاري: حدثنا عَلِيُّ بن عَبْدِ اللَّهِ قال: حدثنا سُفْيَانُ، عن عَمْرُو قال: أخبرني كُلَيْبٍ، عن ابن عَبَّاسٍ- ﷺ-، أن النَّبِيَّ- ﷺ- نَامَ حَتَّى نَفَخَ ثُمَّ صَلَّى... الحديث.

(٩١) ومن ذلك ما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب: الوضوء، باب: استعمال فضل وضوء الناس ١ / ٨١، حديث رقم ١٨٦. قال البخاري: حدثنا عَلِيُّ بن عَبْدِ اللَّهِ قال: حدثنا يَعْقُوْبُ بن إبْرَاهِيْم بن سَعْدٍ قال: حدثنا أَبِيْ، عن صَالِحٍ، عن ابن شِهَابٍ قال: أخبرني مَحْمُوْدُ بن الرُّبَيْع قال:- وهو الذي مَجَّ رسول الله- ﷺ- في وجهه وهو غلام من بئره-، وقال عُرْوَةَ: عن الْمِسْوَر وغيره- يصدق كل واحد منهما صاحبه-: وإذَا تَوَضَّأَ النَّبِيُّ- ﷺ- كَادُوْا يَقْتَتِلُوْنَ عَلَى وُضُوْئِهِ.

(٩٢) ميزان الاعتدال ٣ / ١٣٨، ت ٥٨٧٤.

(٩٣) ميزان الاعتدال ٣ / ١٤٠، ١٤١، ت ٥٨٧٤.

(٩٤) انظر في ذلك مسند الإمام أحمد ٢ / ٣٦٤، حديث رقم ٨٧٥٣، ط. مؤسسة قرطبة القاهرة. قال عَبْدُ اللَّهِ: حدثني أَبِي، حدثنا عَلِيُّ بن عَبْدِ اللَّهِ بن جَعْفَرٍ الْمَدِيْنِيّ- وذلك قبل المحنة-، قال عَبْدُ اللَّهِ: ولم يحدث أبي عنه بعد المحنة بشيء، قال: ثنا عَبْدُ الْوَهَابِ بن عَبْدِ الْمَجِيْد- يعني الْثَّقَفِيّ-، ثنا يُوْنُس، عن الْحَسَن، عن أَبِي هُرَيْرَةَ- ﷺ-، أن

المبحث الخامس: عَمَّار بن مُعَاوِيَة الدُّهْنِيّ

قول الإمام العُقَيلي فيه

ذَكَرَ الإمام العُقَيلي أن أبا بكر بن عياش قال: مر بي عَمَّار الدُّهْنِي، فدعوته فقلت: يا عَمَّار، تعال، فجاء، فقلت: سمعت من سعيد بن جُبَير؟ قال: لا، قال: فاذهب([٩٥]).

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي: " روايته عنه في سنن ابن ماجه فهي منقطعة([٩٦])... ثم قال: ما عَلِمْتُ أحدًا تكلم فيه إلا العُقَيلي "([٩٧]).

أقوال أئمة الجَرح والتعديل فيه

قال أحمد: ثقة([٩٨]). وقال ابن مَعِين، والنَّسائي: ثقة([٩٩]). وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عن عَمَّار الدهني فقال: ثقة([١٠٠]). وذكره ابن حِبَّان في كتاب (الثقات) وقال: ربما أخطأ، وكان راويًا لسعيد بن جُبَيْر([١٠١]). وقال الذهبي: موَثَّق([١٠٢]). وقال ابن حجر: صدوق يتشيع([١٠٣]).

مات سنة ثلاث وثلاثين ومئة، روى له مُسْلِم وأصحاب السنن الأربعة.

النبي- ﷺ- قال: " أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُوْمُ ". إسناده صحيح، رجاله رجال الشيخين إلى الحَسَن البصري، عن أبي هريرة- ﷺ-، ويُرَجَّح سماع الحَسَن من أبي هريرة- ﷺ-. قال الإمام ابن حجر: " وقع في سنن النَّسائي من طريق أيوب: عن الحَسَن، عن أبي هريرة- ﷺ- في المختلعات، قال الحَسَن: لم أسمع من أبي هريرة- ﷺ- غير هذا الحديث، أخرجه عن إسحاق بن راهويه، عن المغيرة بن سلمة، عن وُهَيْب، عن أيوب، وهذا إسناد لا مطعن من أحد في رواته، وهو يؤيد أنه سمع من أبي هريرة- ﷺ- في الجملة، وقصته في هذا شبيهة بقصته في سُمْرَة- ﷺ- سواء ". انظر في ذلك تهذيب التهذيب ٢ / ٢٣٥، ت ٤٨٨. كما أن المعاصرة كافية في إثبات السماع عند الإمام مسلم ومن قال بقوله، والله تعالى أعلى وأعلم.

([٩٥]) انظر ضعفاء العُقَيلي ٣ / ٣٢٣، ت ١٣٤١.

([٩٦]) انظر سنن الإمام ابن ماجه، كتاب: التعبير والرؤيا، باب: رؤية النبي- ﷺ- ٢ / ١٢٨٥، حديث رقم ٣٩٠٥، ط. دار الفكر بيروت.

([٩٧]) ميزان الاعتدال ٣ / ١٧٠، ت ٦٠٠٥.

([٩٨]) انظر العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل ٣ / ١٣٢، ت ٤٥٦٨، ط. المكتب الإسلامي، دار الخاني- بيروت، الرياض.

([٩٩]) تهذيب الكمال ٢١ / ٢٠٨، ت ٤١٧١ نقلًا عنهما.

([١٠٠]) الجرح والتعديل ٦ / ٣٩٠، ت ٢١٧٥.

([١٠١]) ثقات ابن حِبَّان ٥ / ٢٦٨، ت ٤٧٧٧.

([١٠٢]) انظر الكاشف ٢ / ٥٢، ت ٣٩٩٨.

([١٠٣]) تقريب التهذيب صـ ٤٠٨، ت ٤٨٣٣.

المناقشة والترجيح

بعد عرض الأقوال السالفة الذكر في هذا الراوي يتبين لنا صحة تعقُّب الإمام الذهبي على الإمام العُقَيلي. فقد اعتبر الإمام العُقَيلي هذا الراوي ضعيفًا، لذا أدخله في كتابه الضعفاء، واستند فيما ذهب إليه إلى سببين:

السبب الأول: عدم سماع عَمَّار الدُّهني من سعيد بن جُبَيْر. وقد وافقه الإمام الذهبي على هذا السبب، مشيرًا إلى روايته عن سعيد بن جُبَيْر عند ابن ماجه والتي سبق أن أشرنا إليها آنفًا. قال أبو زُرْعَة العراقي: " قال أحمد بن حنبل: لم يسمع من سعيد بن جُبَيْر شيئًا "(١٠٤).

السبب الثاني: أن الإمام العُقَيلي أخرج له حديثًا ضعيفًا، واحتج به على ضعف عَمَّار الدُّهني. فقد أخرج الإمام العُقَيلي حديثًا من طريق محمد بن إسماعيل قال: حدثنا عَمْرُو بن سَهْلٍ المازِنِيُّ قال: حدثنا شُعْبَةُ، عن جَابِر، عن عَمَّار الدُّهْنِيّ، عن سَعِيْد بن جُبَيْرٍ، عن ابن عَبَّاسٍ- ﷺ-، أن النَّبِيَّ- ﷺ- قال: " مَنْ بَنَى لِلَّه مَسْجِدًا بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ "(١٠٥). وقال: " وهذا يُروَى عن غير واحد من أصحاب النبي- ﷺ- عن النبي- ﷺ- بأسانيد صالحة ".

فكون هذا الراوي قد روى حديثًا ضعيفًا لا يستلزم ذلك تضعيفه في الجملة، لاسيما وقد وثقه معظم أئمة الجَرح والتعديل: كالإمام أحمد، ويحيى بن مَعِين، والنَّسائي، وأبي حاتم. وقال الذهبي: " ما علِمتُ أحدًا تكلم فيه إلا العُقَيلي "(١٠٦). علمًا بأن الضعف في هذا الحديث لم يكن من قِبَل عَمَّار، وإنما هو من قِبَل جابر الجُعفي الراوي عنه كما سبق بيانه في تخريج هذا الحديث.

وقد أخرج له الإمام مسلم حديثًا واحدًا متابعة(١٠٧)، مما يؤيد عدم ضعف هذا

---

(١٠٤) انظر تحفة التحصيل في رواة المراسيل لأبي زُرْعَة العراقي صـ ٢٣٦، ط. مكتبة الرشد الرياض.

(١٠٥) الحديث أخرجه أحمد في مسنده ١ / ٢٤١، حديث رقم ٢١٥٧ بلفظ: " مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا وَلَوْ كَمِفْحَصِ قطاة لِبَيْضِهَا بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ ". والبزار في مسنده ٢ / ١٩١، حديث رقم ٥٠٧٩، ط. مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يُروَى عن ابن عباس- ﷺ- إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وجابر قد تقدم ذكرنا له بأنه قد تكلم فيه جماعة وروى عنه أهل العلم، ولا نعلم أحدًا ممن هو قدوة ترك حديثه. قال الإمام الهيثمي في (مجمع الزوائد)، كتاب: الصلاة، باب: في بناء المساجد ٢/ ١١١، حديث رقم ١٩٣٧، ط. دار الفكر بيروت: رواه أحمد والبزار، وفيه جابر الجُعفي وهو ضعيف.

(١٠٦) انظر ميزان الاعتدال ٣ / ١٧٠، ت ٦٠٠٥.

(١٠٧) الحديث في صحيح مسلم، كتاب: الحج، باب: جواز دخول مكة بغير إحرام ٢ / ٩٩٠، حديث رقم ١٣٥٨.

الـراوي. وفـي ذلـك يقـول الإمـام الـذهبي – **رحمـه الله-**: " مـن أخـرج لـه الشـيخان علـى قسـمين: أحـدهما: مـا احتجـا بـه فـي الأصـول، وثانيهمـا: مـن خرَّجـا لـه متابعـةً وشـهادةً واعتبـارًا، فمـن احتجـا بـه أو أحـدهما ولـم يُوَثَّـق ولا غُمِـزَ، فهـو ثقـة، حديثـه قـوي، ومـن احتجـا بـه أو أحـدهما وتُكُلِّـمَ فيـه، فتـارة يكـون الكـلام فيـه تَعَنُّتًـا، والجمهـور علـى توثيقـه، فهـذا حديثـه قـوي أيضًـا، وتـارة يكـون الكـلام فـي تليينـه وحفظـه لـه اعتبـار، فهـذا حديثـه لا يـنحط عـن مرتبـة الحسـن، التـي قـد نسـميها مـن أدنـى درجـات الصـحيح، فمـا فـي الكتـابين – بحمـد الله – رجـل احـتج بـه البخـاري أو مُسْـلِم فـي الأصـول ورواياتـه ضـعيفة، بـل حسـنة أو صـحيحة. ومـن خـرج لـه مسـلم أو البخـاري فـي الشـواهد والمتابعـات: ففـيهم مَـن فـي حفظهـم شـيء، وفـي توثيقـه تـردد، فكـل مـن خُـرِّجَ لـه فـي الصـحيحين فقـد قفـز القنطرة، فلا مَعْدِل عنه إلا ببرهان بَيِّن "([١٠٨])، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

([١٠٨]) الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي صـ ٧٩، ٨١، ط. دار البشائر الإسلامية بيروت.

المبحث السادس: عِمَارة بن غَزِيَّة الْأَنْصَارِيّ الْمَازِنِيّ

قول الإمام العُقَيلي فيه

نقل الإمام العُقَيلي قول سُفْيان بن عُيَيْنَة فيه حيث قال: " جالسته كم من مرة فلم أحفظ عنه شيئًا"[١٠٩].

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي: " صدوق مشهور "[١١٠].

أقوال أئمة الجَرح والتعديل فيه

قال ابن سَعْد: ثقة كثير الحديث[١١١]. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن عِمَارة بن غَزِيَّة فقال: ثقة. وقال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن مَعِين: صالح[١١٢]. وقال العِجلي: ثقة[١١٣]. وقال عبد الحق: وقد ضعَّفه بعض المتأخرين[١١٤]،[١١٥]. وقال النَّسائي: ليس به بأس[١١٦]. وقال عبد الرحمن ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عِمَارة بن غَزِية فقال: ما بحديثه بأس، كان صدوقًا. وسُئِلَ أبو زُرْعَة عنه فقال: مديني ثقة[١١٧]. وذكره ابن حِبَّان في كتاب (الثقات)[١١٨]. وقال ابن حِبَّان في موضع آخر: من حُفَّاظ أهل المدينة، كان يخطئ[١١٩].

وقال الدارقطني: لم يلحق عِمَارة بن غَزِيَّة أنسًا- ﷺ- وهو ثقة[١٢٠]. وقال الذهبي: ثقة مشهور[١٢١]. وقال ابن حجر: ما به بأس، وروايته عن أنس- ﷺ-

---

(١٠٩) انظر ضعفاء العُقَيلي ٣ / ٣١٥، ت ١٣٣٠.

(١١٠) ميزان الاعتدال ٣ / ١٧٨، ت ٦٠٣٦.

(١١١) انظر الطبقات الكبرى لابن سعد القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم ١ / ٢٩٤، ت ١٨٩، ط. مكتبة العلوم والحكم.

(١١٢) انظر تهذيب الكمال ٢١ / ٢٥٨، ت ٤١٩٥ نقلًا عنهما.

(١١٣) ثقات العجلي ٢ / ١٦٣، ت ١٣٣٠.

(١١٤) يقصد بقوله ذلك: الإمام ابن حزم، فقد قال الإمام الذهبي: " وما عَلِمْتُ أحدًا ضعَّفه سوى ابن حزم ". انظر في ذلك ميزان الاعتدال ٣ / ١٧٨، ت ٦٠٣٦.

(١١٥) انظر بيان الوهم والإيهام لابن القطان ٥ / ٥٦٩، حديث رقم ٢٧٩٣، ط. دار طيبة الرياض.

(١١٦) انظر تهذيب التهذيب ٧ / ٣٧٠، ت ٦٨٩ نقلًا عنه.

(١١٧) الجرح والتعديل ٦ / ٣٦٨، ت ٢٠٣٠.

(١١٨) انظر ثقات ابن حِبَّان ٧ / ٢٦٠، ت ٩٩٧٠.

(١١٩) مشاهير علماء الأمصار ١ / ٢١٦، ت ١٠٦٤.

(١٢٠) انظر سؤالات البرقاني للدارقطني صـ ٥٣، ت ٣٧٤، ط. كتب خانة جميلي باكستان.

(١٢١) ذِكْر أسماء مَن تُكُلِّمَ فيه وهو مُوَثَّق للذهبي صـ ١٤٢، ت ٢٥٦، ط. مكتبة المنار الزرقاء.

مرسلة[١٢٢].

مات سنة أربعين ومئة، روى له البخاري معلقًا ومسلم وأصحاب السنن.

المناقشة والترجيح

بعد العرض السالف الذكر لأقوال أئمة الجَرح والتعديل في هذا الراوي يمكننا القول بصحة تعقُّب الإمام الذهبي على الإمام العُقَيلي، وأنه تعقَّبًا صائبًا وفي محله. فهذا الراوي لا ينحط عن مرتبة الحَسَن، إلا أن الإمام العُقَيلي أورده في كتابه (الضعفاء) بلا حُجَّة توجِب تضعيفه، غير أنه استند في تضعيفه لـــــــــه على كلام سُفْيان بن عُيَيْنَة أنه جالسه فلم يحفظ عنه شيئًا. ومما لا ريب فيه أن هذا القول من الإمام سُفْيان لا يدل دلالة صريحة على تضعيفه بأي حال من الأحوال. قال الإمام الذهبي: " فهذا تَغَفُّل من العُقَيلي، إذ ظن أن هذه العبارة تليين، لا والله "[١٢٣]. وقال الإمام ابن حجر: " وذكره العُقَيلي في (الضعفاء) فلم يورد شيئًا يدل على وَهَنه[١٢٤]

وأما عن قول الإمام عبد الحق أن بعد المتأخرين ضعَّفوه فهو تشدد منه تجاه هذا الراوي. قال الإمام ابن القطَّان: " وهو تعسُّف على عِمَارة بن غَزِيَّة، فإنه ثقة عندهم، مُخَرَّج حديثه في الصحيح "[١٢٥].

هذا وقد أخرج له الإمام مسلم في صحيحه في مواضع عدة متابعة، ومن ذلك: ما أخرجه من طريق عِمَارَةَ بن غَزِيَّةَ الأنصاري، عن نعيم بن عبد الله المجمري قال: رأيت أبا هريرة- ﷺ- يتوضأ، فغسل وجهه فأَسْبَغ الوُضُوء... الحديث[١٢٦]. ولا شك أن إكثار الإمام مسلم في إخراج روايته يدل على صدق حاله وأنه غير ضعيف كما قال الإمام العُقَيْلي، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

---

(١٢٢) تقريب التهذيب صـ ٤٠٩، ت ٤٨٥٨.

(١٢٣) انظر ميزان الاعتدال ٣ / ١٧٨، ت ٦٠٣٦.

(١٢٤) انظر تهذيب التهذيب ٧ / ٣٧٠، ت ٦٨٩.

(١٢٥) انظر بيان الوهم والإيهام ٥ / ٥٦٩، حديث رقم ٢٧٩٣.

(١٢٦) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب: الوضوء، باب: استحباب إطالة الغُرَّة والتحجيل في الوضوء ١ / ٢١٦، حديث رقم ٢٤٦.

المبحث السابع: عُمَر بن الحَكَم بن ثَوْبَان

قول الإمام العُقَيلي فيه

ذكره الإمام العُقَيلي في (الضعفاء) وقال: " حدثني آدم بن موسى قال: سمعت البخاري قال: عُمَر بن الحَكَم بن ثَوْبَان ذاهب الحديث "[١٢٧].

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي: " صدوق لم يُخْرِج له البخاري "[١٢٨].

أقوال أئمة الجَرح والتعديل فيه

قال ابن سَعْد: كان ثقة وله أحاديث صالحة[١٢٩]. وقال العِجْلِيّ: مدني، تابعي، ثقة[١٣٠]. وذكره ابن حِبَّان في كتاب (الثقات)[١٣١]. وقال ابن حِبَّان في موضع آخر: من متقني أهل مكة وصالحيهم[١٣٢]. وذكره ابن الجوزي في (الضعفاء) وقال: قال البخاري: ذاهب الحديث[١٣٣]. وقال الذهبي: وُثِّقَ[١٣٤]. وقال في موضع آخر: ثقة صدوق، لم يُخْرِج له البخاري[١٣٥]. وقال ابن حجر: صدوق[١٣٦].

مات سنة سبع عشرة ومئة، روى له البخاري معلقًا، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائي، وابن ماجه.

المناقشة والترجيح

بعد عرض أقوال العلماء في هذا الراوي تبين لنا أن الإمام الذهبي قد أصاب الهدف في تعقُّبه على الإمام العُقَيلي، وذلك من عدة وجوه:

الأول: أن الإمام العُقَيلي نقل عن الإمام البخاري أنه قال عن عُمَر بن الحَكَم هذا: ذاهب الحديث، وتَبِعَه الإمام ابن الجوزي في ذكره لهذا القول في كتابه (الضعفاء

---

(١٢٧) ضعفاء العُقَيلي ٣ / ١٥٢، ت ١١٨٣.
(١٢٨) ميزان الاعتدال ٣ / ١٩١، ت ٦٠٨٤.
(١٢٩) طبقات ابن سعد ٥ / ٢٨١.
(١٣٠) ثقات العجلي ٢ / ١٦٤، ت ١٣٣٧.
(١٣١) انظر ثقات ابن حِبَّان ٥ / ١٤٧، ت ٤٣٠٠.
(١٣٢) مشاهير علماء الأمصار صـ ١٣٦، ت ٦٠٣.
(١٣٣) انظر الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٢ / ٢٠٧، ت ٢٤٥٢.
(١٣٤) الكاشف ٢ / ٥٧، ت ٤٠٤٠.
(١٣٥) المغني في الضعفاء ٢ / ٤٦٥، ت ٤٤٤٤.
(١٣٦) تقريب التهذيب صـ ٤١١، ت ٤٨٨٢.

)، وبالبحث والاستقراء تبين أنه لم يثبت صحة نسبة هذا القول للإمام البخاري فيما بين يديَّ من مصنفاته. وقد قال الإمام الذهبي ردًا على هذا القول: " فكأن ابن الجوزي قد غَلَطَ "(١٣٧).

الثاني: قد أخرج له الإمام العُقَيلي حديثًا عن مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيْل قال: حدثنا مَكِّيُّ بن إِبْرَاهِيْمَ قال: حدثنا مُوْسَى بن عُبَيْدَةَ، عن عُمَر بن الحَكَم بن ثَوْبَان، عن عَبْدِ اللهِ بن عَمْرُو بن العَاص- ﷺ-، وعن أَبِي حَازِمٍ، عن سَهْل بن سَعْدٍ- ﷺ- قال: قال رسول الله- ﷺ-: " ذُوْنَ اللهِ – تبارك وتعالى – سَبْعُوْنَ حِجَابًا مِنْ نُوْرٍ وَظُلْمَةٍ، وَمَا يَسْمَعُ مِنْ نَفْسٍ شَيْئًا مِنْ حُسْنِ ذَلِكَ الْحِجَابِ إِلَّا زُهِقَتْ نَفْسُهَا "(١٣٨). قال: " وقد رُوِيَ هذا من غير هذا الوجه مرسلًا، فأسنده هو مَن نحو موسى بن عُبَيْدَة أو دونه "(١٣٩).

فهذا الحديث قد أورده الإمام العُقَيلي في ترجمة عُمَر بن الحَكَم، واعتبره من أحد الأسباب الداعية إلى تضعيفه. ولكن الأمر ليس كما ظَنَّ، بل إن سبب تضعيف هذا الحديث هو: موسى بن عُبَيْدَة الربذي، فقد ضعَّفه عدد من العلماء منهم: يَحْيَى بن سَعِيْد القطَّان، وعَلِيّ بن المَدِيني، ويَحْيَى بن مَعِين، وأحمد بن حنبل، وأبو حاتم، وأبو زُرْعَة، والنَّسائي، وابن عَدِيّ، وابن حجر(١٤٠). قال الإمام الذهبي: " العُهدَة فيه على مُوسى بن عُبَيْدَة، فإن موسى واهٍ... إلى أن قال: فينبغي لو سيق هذا في ترجمة موسى الرَبَذِي "(١٤١).

فهذا الراوي وثقه معظم أئمة الجَرح والتعديل: كابن سعد، والعِجْلِي، وابن حِبَّان، والذهبي في أحد قوليه. ولم أرَ أحدًا من العلماء أنزله عن مرتبة الحَسَن كما سبق بيانه. هذا وقد أخرج الإمام مسلم لعُمَر بن الحَكَم في صحيحه في غير موضع

---

(١٣٧) انظر المغني في الضعفاء ٢ / ٤٦٥، ت ٤٤٤٤.

(١٣٨) الحديث أخرجه أبو يعلى في مسنده ١٣ / ٤٣٨، حديث رقم ٧٥٢٥، ط. دار المأمون للتراث دمشق بألفاظ متقاربة. قال الهيثمي في (مجمع الزوائد)، أبواب العقيدة، باب: في عظمة الله- سبحانه وتعالى- ١ / ٢٥١، حديث رقم ٢٥٢: رواه أبو يعلى، والطبراني في الكبير عن عبد الله بن عمرو وسهل أيضًا، وفيه موسى بن عُبَيْدَة لا يُحْتَجُّ به.

(١٣٩) انظر في ذلك ضعفاء العُقَيلي ٣ / ١٥٢، ت ١١٨٣.

(١٤٠) انظر في ذلك الجرح والتعديل ٨ / ١٥١، ت ٦٨٦. الكامل في ضعفاء الرجال ٦ / ٣٣٣، ت ١٣١٣. تهذيب الكمال ٢٩ / ١٠٤، ت ٦٢٨٠. تهذيب التهذيب ١٠ / ٣١٨، ت ٦٣٦. تقريب التهذيب صـ ٥٥٢، ت ٦٩٨٩.

(١٤١) انظر ميزان الاعتدال ٣ / ١٩١، ت ٦٠٨٤.

متابعة([١٤٢]). والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

([١٤٢]) من ذلك: ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب: النكاح، باب: خير متاع الدنيا المرأة الصالحة ٢ / ١٠٩١، حديث رقم ١٤٦٩ قال: حدثني إبراهيم بن موسى الرازي قال: حدثنا عيسى- يعني ابن يونس-، حدثنا عبد الحميد بن جعفر، عن عمران بن أبي أنس، عن عمر بن الحكم، عن أبي هريرة- ﷺ- قال: قال رسول الله- ﷺ- : " لَا يَفْرَقُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَر ".

المبحث الثامن: عُمَر بن سَهْل أَبُو حَفْصٍ الْمَازِنِيّ

قول الإمام العُقَيلي فيه

قال الإمام العُقَيلي: " يُخالَف في حديثه "[١٤٣].

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي: " صدوق وَهِمَ في إسناد "[١٤٤].

أقوال أئمة الجَرح والتعديل فيه

ذكره ابن حِبَّان في كتاب (الثقات) وقال: ربما خالَف[١٤٥]. وقال الذهبي: وُثِّقَ[١٤٦]. وقال في موضع آخر: لَيِّن، لكن قال أبو زُرْعَة: صدوق[١٤٧]. وقال في موضع آخر: تُكُلِّمَ فيه[١٤٨]. وقال ابن حجر: صدوق يخطئ[١٤٩].

المناقشة والترجيح

بعد عرض أقوال أئمة الجَرح والتعديل في هذا الراوي تبيَّن أن تعقُّب الإمام الذهبي على الإمام العُقَيلي تعقُّبًا صحيحًا. فخلاصة حال هذا الراوي: أنه حَسَن الحديث. وقد أخرج الإمام العُقَيلي الحديث الذي وقعت المخالفة فيه من هذا الراوي عن مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيْلَ قال: حدثنا عُمَر بن سَهْلٍ الْمَازِنِيّ قال: حدثنا شُعْبَةُ، عن أَبِي إِسْحَاقَ، عن أَبِي وَائِلٍ، عن عَبْدِ اللَّهِ -ﷺ-، عن الْنَّبِيِّ- ﷺ- قال: " سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوْقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ ". قال العُقَيلي: ولا يُتابَع على أبي إسحاق، وإنما روى شُعْبَة هذا عن الأَعْمَش، ومنصور، وزُبَيْد، عن أبي وائل، عن عبد الله- ﷺ- "[١٥٠].

ولكن كون الراوي قد وَهِمَ في إسناد لا يعني ذلك تضعيفه وطرح حديثه بالجملة.

هذا وقد أخرج له الإمام ابن ماجه حديثًا واحدًا حيث قال: حدثنا أبي بِشْرٍ بَكْر بن خَلَف قال: حدثنا عُمَرُ بن سَهْلٍ قال: حدثنا أَبُوْ حَمْزَة الْعَطَّار، عن الحَسَن، عن جَابِرِ بن عَبْد اللَّهِ- ﷺ- قال: أُهْدِيَ لِلْنَّبِيِّ- ﷺ- عَسَلٌ، فَقَسَّمَ بَيْنَنا لَعْقَةً لَعْقَةً، فَأَخَذْتُ لَعْقَتِي،

---

(١٤٣) ضعفاء العُقَيلي ٣ / ١٧٠، ت ١١٦١.
(١٤٤) انظر ميزان الاعتدال ٣ / ٢٠٣، ت ٦١٣٣.
(١٤٥) ثقات ابن حِبَّان ٨ / ٤٤٠، ت ١٤٣١٢.
(١٤٦) الكاشف ٢ / ٦٣، ت ٤٠٦٨.
(١٤٧) انظر المغني في الضعفاء ٢ / ٤٦٨، ت ٤٤٨٢.
(١٤٨) ميزان الاعتدال ٣ / ٢٠٣، ت ٦١٣٣.
(١٤٩) تقريب التهذيب صـ ٤١٣، ت ٤٩١٤.
(١٥٠) انظر ضعفاء العُقَيلي ٣ / ١٧٠، ت ١١٦١.

ثُمَّ قُلْتُ: يَا رَسُوْلَ اللَّهِ، أَزْدَادُ أُخْرَى؟ قَالَ: " نَعَمْ "([١٥١]).

قال الإمام البوصيري: " هذا إسناد حسن، عُمَر بن سهل مختلَف فيه، وكذلك أبو حمزة، واسمه: إسحاق بن الربيع "([١٥٢]). فهذا تحسين ضمني لحال هذا الراوي يؤيد ما ذهبنا إليه، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

([١٥١]) الحديث أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه، كتاب: الطب، باب: العسل ٢ / ١١٤٢، حديث رقم ٣٤٥١.

([١٥٢]) انظر مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للبوصيري ٤ / ٥٥، حديث رقم ١٢٠٦، ط. دار العربية بيروت.

المبحث التاسع: عِمْرَان بن حِطَّان السدوسي

قول الإمام العُقَيلي فيه

قال الإمام العُقَيلي: " لا يُتابَع على حديثه، وكان يرى رأي الخوارج، ولا يتبيَّن سماعه من عائشة – رضي الله عنها "([١٥٣]).

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي: " صدوق في نفسه "([١٥٤]).

أقوال أئمة الجَرح والتعديل فيه

قال قَتَادَة: كان لا يُتَّهَم في الحديث([١٥٥]). وقال العِجْلِي: بصري، تابعي، ثقة([١٥٦]). وقال أبو داود: ليس في أهل الأهواء أصح حديثًا من الخوارج، فذكر عِمران بن حِطَّان، وأبا حَسَّان الأعرج([١٥٧]). وذكره ابن حِبَّان في كتاب (الثقات)([١٥٨]). وقال الذهبي: وُثِّقَ وكان خارجيًا([١٥٩]). وقال ابن حجر: صدوق، إلا أنه كان على مذهب الخوارج، ويقال إنه رجع عن ذلك([١٦٠]).

مات سنة أربع وثمانين ومئة، روى له البخاري، وأبو داود، والنَّسائي.

([١٥٣]) انظر ضعفاء العُقَيلي ٣ / ٢٩٧، ت ١٣٠٤.

([١٥٤]) ميزان الاعتدال ٣ / ٢٣٥، ت ٦٢٧٧.

([١٥٥]) تهذيب الكمال ٢٢ / ٣٢٢، ت ٤٤٨٧ نقلًا عنه.

([١٥٦]) ثقات العجلي ٢ / ١٨٨، ت ١٤٢٣.

([١٥٧]) انظر تهذيب التهذيب ٨ / ١١٣، ت ٢٢٣ نقلًا عنه.

([١٥٨]) ثقات ابن حِبَّان ٥ / ٢٢١، ت ٤٦٠٣.

([١٥٩]) انظر الكاشف ٢ / ٩٢، ت ٤٢٦٢.

([١٦٠]) تقريب التهذيب صـ ٤٢٩، ت ٥١٥٢.

المناقشة والترجيح

بعد أن عرضنا أقوال العلماء مفصلةً في هذا الراوي يمكننا القول بصحة تعقُّب الإمام الذهبي على الإمام العُقَيلي، وهذا الإجمال يمكن تفصيله كما يأتي:

- إن الإمام العُقَيلي قد أورد هذا الراوي في كتابه (الضعفاء) مستندًا في رأيه على أمرين:

أولهما: أن هذا الراوي من وجهة نظره ضعيف لا يُتابَع على حديثه. وقد أخرج له الإمام العُقَيلي حديثًا عن مُوْسَى بن إسْمَاعِيْلَ قال: حدثنا عَمْرُو بن الْعَلَاءِ – ولقبه جرس – قال: حدثنا صَالِحُ بن سَرْحٍ، عن عِمْرَانَ بن حِطَّان، عن عَائِشَةَ – **رضي الله عنها-** قالت: سَمِعْتُ رَسُوْل اللَّهِ- ﷺ- يقول: " إنَّ الْقَاضِيَ الْعَادِلَ لَيُجَاءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَلْقَى مِنْ شِدَّةِ الْحِسَابِ مَا يَتَمَنَّى أَنْ لَا يَكُوْن قَضَى بَيْنَ اثْنَيْنِ فِيْ تَمْرَةٍ قَطُّ "(١٦١). ثم قال العُقَيلي: فأما لفظ هذا فلا يُعْرَف إلا من حديث عِمران هذا(١٦٢).

ولكن هذا الاستناد من الإمام العُقَيلي مردود؛ لأن الضعف في هذا الحديث ليس من جهة عِمران. قال الإمام الذهبي: " كان الأولى أن يلحق الضعف في هذا الحديث بصالح أو بمَن بعده، فإن عِمران صدوق في نفسه، قد روى عنه يحيى بن أبي كثير، وقَتَادَة، ومحارِب بن دثار "(١٦٣).

ثانيهما: أن هذا الراوي من وجهة نظره لم يتبيَّن سماعه من السيدة عائشة –

---

(١٦١) الحديث أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند ٣ / ١٣٢، حديث رقم ١٦٥٠، ط. دار هجر للطباعة والنشر. وأحمد في المسند ٦ / ٧٥، حديث رقم ٢٤٥٠٨. وابن حبان في صحيحه، ذكر الإخبار عن وصف مناقشة الله في القيامة الحاكم العادل إذا كان في الدنيا ١١ / ٤٣٩، حديث رقم ٥٠٥٥، ط. مؤسسة الرسالة بيروت. والطبراني في المعجم الأوسط ٣ / ١٠٢، حديث رقم ٢٦١٩، ط. دار الحرمين القاهرة وقال: لا يُرْوَى هذا الحديث عن عائشة إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به عُمَرو بن العلاء. والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب: آداب القاضي، باب: كراهية الإمارة وكراهية تولي أعمالها لمن رأى من نفسه ضعفًا أو رأى فرضها عنه بغيره ساقطًا ١٠ / ٩٦، حديث رقم ٢٠٧١٧، ط. مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند. كلهم من طريق عمرو بن العلاء، عن صالح بن سَرْح، عن عِمران بن حِطَّان. قال الإمام ابن الجوزي في(العلل المتناهية)، كتاب: في الأحكام والقضايا، حديث: في الحذر على القاضي ٢ / ٧٥٤، حديث رقم ١٢٦٠، ط. دار الكتب العلمية بيروت: " هذا حديث لا يصح عن رسول الله- ﷺ-، قال العُقَيلي: عِمران لا يُتابَع على حديثه ". وقد رد ابن المُلَقِّن عليه فقال: " وعِمران هذا من رجال البخاري ووثقه العِجْلي ". انظر البدر المنير لابن المُلَقِّن، الحديث الثامن ٩ / ٥٥٠، ط. دار الهجرة السعودية.

(١٦٢) انظر ضعفاء العُقَيلي ٣ / ٢٩٨، ت ١٣٠٤.

(١٦٣) انظر ميزان الاعتدال ٣ / ٢٣٥، ت ٦٢٧٧.

رضي الله عنها-. وهذا أيضًا استناد مردود، إذ إنه قد ثبت سماع عِمران بن حِطَّان من السيدة عائشة – **رضي الله عنها**-. وقد ثبت ورود ذلك في صحيح الإمام البخاري، حيث أخرج له حديثًا متابعة من طريق يحيى بن أبي كثير، عن عِمْرَان بن حِطَّان قال: سألت عائشة – **رضي الله عنها**- عن الحرير فقالت: ائتِ ابن عباس- ﷺ- فسله، قال: فسألته فقال: سل ابن عُمَر- ﷺ-، قال: فسألت ابن عُمَر- ﷺ- فقال: أخبرني أبو حفص – يعني عُمَر بن الخطاب ﷺ-، أن رسول الله- ﷺ- قال: " إِنَّمَا يَلْبِسُ الْحَرِيْرَ فِي الْدُّنْيَا مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الْأَخِرَةِ "، فقلت: صَدَقَ وما كَذِبَ أبو حفص على رسول الله- ﷺ-(١٦٤).

فهذا الحديث فيه تصريح بسماع عِمران بن حِطَّان من السيدة عائشة – **رضي الله عنها**-؛ لأن السؤال وقع منه مباشرةً إليها دون واسطة. وقد ردَّ الإمام ابن حجر على القول بعدم سماع عِمران بن حِطَّان من السيدة عائشة – رضي الله تعالى عنها- حيث قال: " وفيه نظر؛ لأن في الحديث الذي أخرجه البخاري تصريحه بسماعه منها "(١٦٥).

هذا وقد أجاب العلماء عن سبب إخراج الإمام البخاري والإمام أبي داود حديث عِمران مع كونه يرى رأي الخوارج. ففي ذلك يقول الإمام ابن حجر: " لم يُخْرِج له البخاري سوى حديثًا واحدًا من رواية يحيى بن أبي كثير عنه "... إلى أن قال: " وهذا الحديث إنما أخرجه البخاري في المتابعات، فللحديث عنده طرق غير هذه من رواية عُمَر- ﷺ- وغيره"(١٦٦).

وقال أيضًا: " وقد أخرج البخاري وأبو داود لعِمران بن حِطَّان من رواية يحيى بن أبي كثير عنه، عن عائشة- **رضي الله عنها**- حديثًا، واعتذروا عنه بأنه إنما أخرج عنه لكونه تاب، فقد ذَكَرَ المُعافي في (تاريخ المُوْصل)، عن مُحَمَّد بن بِشْر العَبْدِي قال: ما مات عِمران بن حِطَّان حتى رجع عن رأي الخوارج. وقيل: إنما خَرَّج عنه ما حدَّث به قبل أن يبتدع، فقد قال يَعْقُوب بن شَيْبَة: أدرك جماعة من

---

(١٦٤) الحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب: اللباس، باب: لبس الحرير وافتراشه للرجال وقدر ما يجوز منه ٥ / ٢١٩٤، حديث رقم ٥٤٩٧.

(١٦٥) تهذيب التهذيب ٨ / ١١٣، ت ٢٢٣.

(١٦٦) انظر في ذلك هدي الساري، الفصل التاسع: في سياق أسماء مَن طُعِنَ فيهم من رجال هذا الكتاب صـ ٤٣٢.

الصحابة، وصار في آخر أمره أن رأى رأي الخوارج... إلى أن قال: وفي هذا الاعتذار نظر؛

فإن يحيى بن أبي كثير إنما سَمِعَ منه حال هَرَبه من الحَجَّاج، وكان الحَجَّاج يطلبه ليقتله بسبب رأي الخوارج... إلى آخر ما قال "([١٦٧]).

وقال أيضًا: " وأما قول أبي داود (إن الخوارج أصح أهل الأهواء حديثًا) فليس على إطلاقه، فقد حكى ابن أبي حاتم، عن القاضي عبد الله بن عُقْبَة المصري – وهو ابن لَهِيْعَة-، عن بعض الخوارج مِمَن تاب أنهم كانوا إذا هَوَوا أمرًا صيروه حديثًا "([١٦٨]).

فخلاصة القول: إن هذا الراوي صدوق الحديث كما قال الإمام الذهبي وابن حجر، لا ينحطُّ حديثه عن مرتبة الحَسَن، ويؤيِّد هذا القول أن الإمام البخاري قد أخرج له في صحيحه متابعةً.

وكما قال الإمام الذهبي: " فما في الكتابين – بحمد الله – رجل احتج به البخاري أو مُسْلِم في الأصول ورواياته ضعيفة، بل حَسَنَة أو صحيحة. ومَن خَرَّج له مُسْلِم أو البخاري في الشواهد والمتابعات: ففيهم مَن في حِفْظهم شيء، وفي توثيقه تردد، فكل من خُرِّجَ له في الصحيحين فقد قفز القنطرة، فلا مَعْدِل عنه إلا ببرهان بَيِّن "([١٦٩])، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

([١٦٧]) انظر الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ٥ / ٣٠٢، ت ٦٨٨٠، ط. دار الجيل بيروت.

([١٦٨]) انظر تهذيب التهذيب ٨ / ١١٣، ت ٢٢٣.

([١٦٩]) الموقظة في علم مصطلح الحديث صـ ٧٩، ٨١.

المبحث العاشر: عِمْرَان بن مُسْلِم أَبُو بَكْرٍ الْقَصِيْر

قول الإمام العُقَيلي فيه

تناكر الإمام العُقَيلي فأورده في كتاب (الضعفاء[١٧٠].

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي: " ثقة "[١٧١].

أقوال أئمة الجَرح والتعديل فيه

قال يَحْيَى القطَّان: مستقيم الحديث[١٧٢]. وقال عبَّاس الدُّوْرِيّ، عن يَحْيَى بن مَعِين: ثقة[١٧٣]. وقال في موضع آخر: ليس به بأس[١٧٤]. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: ثقة. وقال أبو داود: ثقة. وقال النَّسائي: ليس به بأس[١٧٥]. وقال أبو حاتم: لا بأس به[١٧٦]. وذكره ابن حِبَّان في كتاب (الثقات)[١٧٧]. وقال في موضع آخر: فأما رواية أهل بلده عنه فمستقيمة تُشْبِه حديث الأثبات، وأما ما رواه عنه القُرْبى مثل: سُوَيْد بن عبد العزيز، ويحيى بن سُلَيْم، وذويهما ففيه مناكير كثيرة، فلستُ أدري أكان يُدْخَل عليه فيجيب، أم تغير حتى حَمَلَ عن هذه المناكير؟ على أن يحيى بن سُلَيْم، وسُوَيْد بن عبد العزيز جميعًا يُكْثِران الوَهْم والخطأ عليه[١٧٨]. وقال ابن حِبَّان في موضع آخر: من المتقنين، ليس في أحاديثه التي رواها بالبصرة إلا ما في أحاديث الناس، ما حدَّث بمكة فيها مناكير كثيرة، كأنه يُحَدِّثهم بها من حِفظه، فكان يَهِم في الشيء بعد الشيء، سماع يحيى بن سُلَيْم، وسُوَيْد بن عبد العزيز عنه كان بمكة[١٧٩]. وأورده ابن عَدِيّ في (الضعفاء) وساق له عِدَّة

---

(١٧٠) ضعفاء العُقَيلي ٣ / ٣٠٥، ت ١٣١٥.

(١٧١) ميزان الاعتدال ٣ / ٢٤٣، ت ٦٣١٣.

(١٧٢) تهذيب التهذيب ٨ / ١٢٢، ت ٢٤٠ نقلًا عنه.

(١٧٣) انظر تاريخ يحيى بن مَعِين رواية الدُّوْرِيّ ٤ / ١٠٤، ت ٣٣٧٦، ط. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة.

(١٧٤) انظر المرجع السابق ٤ / ٢٥٢، ت ٤٢٣٧.

(١٧٥) انظر تهذيب الكمال ٢٢ / ٣٥١، ت ٤٥٠٢ نقلًا عنهم.

(١٧٦) الجرح والتعديل ٦ / ٣٠٤، ت ١٦٩٠.

(١٧٧) انظر ثقات ابن حِبَّان ٧ / ٢٤٢، ت ٩٨٧٩.

(١٧٨) انظر المجروحين لابن حبان ٢ / ١٢٣، ت ٧١٣، ط. دار الوعي حلب.

(١٧٩) مشاهير علماء الأمصار صـ ٢٤٣، ت ١٢١٥.

أحاديث ثم قال: ولعِمران القَصِير غير ما ذَكَرْتُ، وهو حَسَن الحديث، وإنما ذَكَرْتُه لأجل أنه يروي أشياءً لا يرويها غيره، ويتفرَّد عنه قوم بتلك الأحاديث، وهو ممن يُكْتَب حديثه(١٨٠). وقال ابن حجر: صدوق ربما وَهِمَ(١٨١). روى له الجماعة سوى ابن ماجه.

المناقشة والترجيح

بعد تَتَبُّع أقوال العلماء في هذا الراوي والموازنة بينها تبيَّن لنا صحة تعقُّب الإمام الذهبي على الإمام العُقَيلي. إذ إن الإمام العُقَيلي عندما أورد هذا الراوي في كتاب (الضعفاء) لم يستند على ما أقدم عليه إلا على عِدَّة أقوال مفادها: أنه كان يرى رأي القدرية. فقد نقل عن يحيى القطَّان أنه قال: " كان عِمران يرى القَدَر. قال: قال لي الحَسَن الجُفْرِي: جاءني عِمران وأصحاب له يتكلمون في القَدَر... إلى آخر ما قال "(١٨٢).

وقد أخرج له الإمام العُقَيلي حديثًا عن مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيْلَ قال: حدثنا سَعِيْدُ بن مَنْصُوْرٍ قال: حدثنا أَبُوْ مُعَاوِيَةَ قال: حدثنا جَعْفَرُ بن بُرْقَان، عن عِمْرَانَ الْقَصِيْر، عن أَنَسٍ- ﷺ- قال: خَدَمْتُ رَسُوْلَ اللَّهِ- ﷺ- عَشْرَ سِنِيْن، فَمَا أَرْسَلَنِي فِي حَاجَةٍ قَطُّ لَمْ يَتَهَيَّأْ إِلَّا قال: " مَا قَضَى اللَّهُ كَانَ، وَمَا قَدَّرَ كَانَ(١٨٣) ". قال العُقَيلي: وهذا يُرْوَى عن أنس- ﷺ- بأسانيد لَيِّنة(١٨٤).

ولكن هذا الراوي ليس بضعيف الحديث، بل إن أئمة الجَرح والتعديل ما بين توثيقه وتحسينه، لم يَغْمِزه أحد منهم بشيء كما سبق بيانه تفصيلًا في أقوالهم عنه. وأقصى ما قيل فيه: إن رواية بعض الرواة عنه وبخاصة يحيى بن سُلَيْم، وسُوَيْد بن عبد العزيز ضعيفة، لأنهم يكثرون الخطأ والوَهْم عليه، وهذا بالطبع لا يقدح في عِمران بن مُسْلِم بشيء، لاسيما وقد روى عنه جماعة من الثقات: كيحيى القطَّان،

---

(١٨٠) الكامل في ضعفاء الرجال ٥ / ٩٢، ت ١٢٧٠.

(١٨١) انظر تقريب التهذيب صـ ٤٣٠، ت ٥١٦٨.

(١٨٢) انظر ضعفاء العُقَيلي ٣ / ٣٠٥، ت ١٣١٥.

(١٨٣) لم أقف على هذا الحديث بهذا الإسناد إلا عند الإمام العُقَيلي في كتابه (الضعفاء) ٣ / ٣٠٥، ت ١٢١٥، وقد قال الإمام أبو حاتم في ترجمة عِمران القَصِيْر: " لم يسمع أنسًا- ﷺ- ". انظر الجرح والتعديل ٦ / ٣٠٤، ت ١٦٩٠.

(١٨٤) انظر في ذلك ضعفاء العُقَيلي ٣ / ٣٠٥، ت ١٣١٥.

وشُعْبَة، وغيرهما ممن لم يتحرجوا في الرواية عنه

قال الإمام ابن حِبَّان: " ولا يجوز أن يُحْكَم على مُسْلِم بجَرح وأنه ليس بعدل إلا بعد السَّبْر، بل الإنصاف عندي في أمره: مجانبة ما رُوِيَ عنه ممن ليس بمتقن في الرواية، والاحتجاج بما رواه عنه الثقات، على أن له مَدْخَلًا في العدالة في جُمْلة المتقنين، وهو ممن أستخير الله فيه "(١٨٥).

وأما عن إيراد الإمام ابن عَدِيّ مجموعة من الأحاديث له في ترجمته احتجاجًا على ضعفها فغير مُسَلَّم به. فقد قال الإمام الذهبي: " وعندي أنها قوية "(١٨٦). ويؤيد ذلك تصريحه بنفسه أن سبب إدخاله له في كتابه (الضعفاء) هو: روايته لأشياء لم يروها غيره، وتفرد جماعة عنه برواية تلك الأحاديث(١٨٧).

وقد أخرج الإمام البخاري لعِمران بن مُسْلِم القَصِيْر حديثين في صحيحه في المتابعات(١٨٨). كما أخرج له الإمام مسلم في صحيحه أيضًا في المتابعات(١٨٩).

قال الإمام ابن حجر: " له في البخاري حديثان: أحدهما: عن عطاء، عن ابن عباس- ﷺ- في قصة المرأة السوداء، وتابعه عليه عنده ابن جُرَيْج. والثاني: عن أبي رجاء العطاردي، عن عِمران بن حُصَين- ﷺ- في التمتع الحنفية إلى العمرة، وهو عنده أيضًا من طريق مطرف بن عبد الله بن الشخير، عن عِمران. واحتجَّ به الباقون سوى ابن ماجه "(١٩٠)، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

---

(١٨٥) انظر المجروحين ٢ / ١٢٣، ت ٧١٣.

(١٨٦) انظر سير أعلام النبلاء ٦ / ٢٢٥، ت ١٠٨.

(١٨٧) انظر في ذلك الكامل في ضعفاء الرجال ٥ / ٩٢، ت ١٢٧٠.

(١٨٨) الأول: ما جاء في صحيح البخاري، كتاب: التفسير، باب: { فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ} ٤ / ١٦٤٢، حديث رقم ٤٢٤٦ قال: حدثنا مُسَدَّد قال: حدثنا يحيى، عن عِمران أبي بكر، حدثنا أبو رجاء، عن عِمران بن حُصَيْن- رضي الله عنهما- قال: " أُنْزِلَتْ آيَةُ الْمُتْعَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَفَعَلْنَاهَا مَعَ رَسُوْل اللَّهِ- ﷺ-، وَلَمْ يَنْزِلْ قُرْآنٌ يُحَرِّمه، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا حَتَّى مَاتَ قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ ".

والثاني: ما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب: المرضى، باب: فضل من يُصرَع من الريح ٥ / ٢١٤٠، حديث رقم ٥٣٢٨ قال: حدثنا مُسَدَّد قال: حدثنا يحيى، عن عِمران أبي بكر قال: حدثني عطاء بن أبي رَباح قال: قال لي ابن عباس- ﷺ-: " أَلَا أُرِيْكَ امْرَأَة مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ؟... الحديث ".

(١٨٩) من ذلك: ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب: الحج، باب: جواز التمتع ٢ / ٩٠٠، حديث رقم ١٢٢٦.

(١٩٠) انظر هدي الساري، الفصل التاسع: في سياق أسماء مَن طُعِنَ فيهم من رجال هذا الكتاب صـ ٤٣٢.

المبحث الحادي عشر: عَمْرُو بن بِشْر الْعَنْسِيّ

قول الإمام العُقَيلي فيه

قال الإمام العُقَيلي: " منكر الحديث "[١٩١].

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي: " صدوق "[١٩٢].

أقوال أئمة الجَرح والتعديل فيه

قال دُحَيْم: ثقة.[١٩٣] وقال أبو حاتم: مَحَلّه الصدق ما به بأس[١٩٤]. وذكره ابن حِبَّان في كتاب (الثقات)[١٩٥]. وقال الذهبي: ثقة[١٩٦]. وقال ابن حجر: صدوق[١٩٧].

المناقشة والترجيح

بعد عرض أقوال العلماء في هذا الراوي يمكننا القول بأن تعقُّب الإمام الذهبي على الإمام العُقَيلي تعقُّبًا صائبًا وفي محله. فهذا الراوي أقَلّ ما يقال فيه أنه: حَسَن الحديث. فقد وثَّقه الإمام: دُحَيْم، وابن حِبَّان، والذهبي في أحد قوليه. وحَسَّن حديثه الإمام: أبو حاتم، والذهبي في أحد قوليه، وابن حجر. وهذا كله يتعارض مع قول الإمام العُقَيلي في هذا الراوي أنه منكر الحديث، إذ إن النكارة التي وقعت في الأحاديث التي استدل بها الإمام العُقَيلي على ضعف هذا الراوي[١٩٨] قد تكون من الرواة عنه وليست منه، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

---

(١٩١) ضعفاء العُقَيلي ٣ / ٢٥٨، ت ١٢٦٥.

(١٩٢) ميزان الاعتدال ٣ / ٢٤٧، ت ٦٣٣٤.

(١٩٣) انظر تاريخ دمشق لابن عساكر ٤٥ / ٤٤٨، ت ٥٣١٧، ط. دار الفكر بيروت نقلًا عنه.

(١٩٤) الجرح والتعديل ٦ / ٢٢٢، ت ١٢٣٢.

(١٩٥) انظر ثقات ابن حِبَّان ٨ / ٤٧٩، ت ١٤٥٣٧.

(١٩٦) المغني في الضعفاء ٢ / ٤٨١، ت ٤٦٣٣.

(١٩٧) انظر لسان الميزان ٤ / ٣٥٧، ت ١٠٤٣.

(١٩٨) ضعفاء العُقَيلي ٣ / ٢٥٨، ت ١٢٦٥.

المبحث الثاني عشر: الْقَاسِم بن الْفَضْل الحُدَّانِيّ

قول الإمام العُقَيلي فيه

ذكره الإمام العُقَيلي في كتاب (الضعفاء)[١٩٩].

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي: " صدوق "[٢٠٠].

أقوال أئمة الجَرح والتعديل فيه

قال عَمْرُو بن عَلِيّ: سَمِعْتُ يَحْيَى بن سَعِيد يُحْسِن الثناء على القاسم بن الفضل الحُدَّاني، قال: وكان ثقة. وقال عبد الرحمن بن مَهْدِي: القاسم من مشايخنا الثقات. وقال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن مَعِين: صالح. وقال مرة: ليس به بأس[٢٠١]. وقال عبَّاس الدُّوْرِيّ، عن يحيى بن مَعِين: ثقة[٢٠٢]. وقال أحمد: ثقة[٢٠٣]. وقال العِجْلِي: بصري ثقة[٢٠٤]. وقال التِرْمِذِيّ والنَّسائي: ثقة[٢٠٥]. وذكره ابن حِبَّان في كتاب (الثقات)[٢٠٦]. وقال ابن حِبَّان في موضع آخر: من المتيقظين في الروايات على سوء حفظه[٢٠٧]. وقال الذهبي: صدوق[٢٠٨]. وقال ابن حجر: ثقة، ورُمِيَ بالإرجاء[٢٠٩].

مات سنة سبع وستين ومئة. روى له مُسْلِم وأصحاب السنن الأربعة.

المناقشة والترجيح

من خلال ما سبق عرضه يتبين لنا صواب تعقُّب الإمام الذهبي على الإمام العُقَيلي في هذا الراوي. فالقاسم بن الفضل الحُدَّاني يكاد يتفق جميع العلماء على

---

(١٩٩) ضعفاء العُقَيلي ٣ / ٤٧٧، ت ١٥٣٥.

(٢٠٠) ميزان الاعتدال ٣ / ٣٧٧، ت ٦٨٣١.

(٢٠١) انظر تهذيب الكمال ٣٢ / ٤١٠، ت ٤٨١٢ نقلًا عنهم.

(٢٠٢) انظر تاريخ يحيى بن مَعِين برواية الدُّوْرِي ٤ / ١٤٤، ت ٣٦١٥.

(٢٠٣) تهذيب التهذيب ٨ / ٢٩٥، ت ٥٩٦ نقلًا عنه.

(٢٠٤) ثقات العِجْلِي ٢ / ٢١١، ت ١٤٩٨.

(٢٠٥) انظر تهذيب التهذيب ٨ / ٢٩٥، ت ٥٩٦ نقلًا عنهما.

(٢٠٦) ثقات ابن حِبَّان ٧ / ٣٣٨، ت ١٠٣٤٤.

(٢٠٧) مشاهير علماء الأمصار صـ ٢٥١، ت ١٢٥٩.

(٢٠٨) المغني في الضعفاء ٢ / ٥٢٠، ت ٥٠٠٧.

(٢٠٩) تقريب التهذيب صـ ٤٥١، ت ٥٤٨٢.

توثيقه، ولم يُضَعِّفه أحدًا منهم سوى الإمام العُقَيلي الذي أورده في كتابه (الضعفاء) دون أن يذكر سببًا واحدًا يدل على تضعيفه. قال الإمام الذهبي: " فما قال ما يدل على لِيْنه "([٢١٠]). وقال أيضًا: " فما تكلَّم فيه بما يُضَعِّفه قط "([٢١١])

وقد أورد له الإمام العُقَيلي حديثًا عن مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيْلَ قال: حدثنا مُسْلِم بن إِبْرَاهِيْمَ قال: حدثنا الْقَاسِمُ بن الْفَضْل الْحُدَّانِيّ، عن أَبِي نَضْرَةَ، عن أَبِي سَعِيْدٍ- ﷺ- قال: " بَيْنَمَا رَاعٍ يَرْعَى غَنَمًا لَهُ، إِذْ جَاءَ ذِئْبٌ فَأَخَذَ مِنْهَا شَاة... الحديث([٢١٢]) ". قال الإمام العُقَيلي: وقد روى قصة الذئب بإسناد غير هذا وليس بثابت([٢١٣]).

قال الإمام الذهبي: " أخرج التِرْمِذِيّ بعضه أو كله من حديث وَكِيْع عنه وصحَّحه "([٢١٤]).

هذا وقد أخرج الإمام مُسْلِم للقاسم بن الفضل الحُدَّاني في ثلاثة مواضع من صحيحه على سبيل المتابعة([٢١٥])، مما يؤيد القول بتوثيقه، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

([٢١٠]) انظر ميزان الاعتدال ٣ / ٣٧٧، ت ٦٨٣١.

([٢١١]) المغني في الضعفاء ٢ / ٥٢٠، ت ٥٠٠٧.

([٢١٢]) الحديث أخرجه عبد بن حُمَيْد في المنتخب من المسند صـ ٢٧٧، حديث رقم ٨٧٧، ط. مكتبة السُّنَّة القاهرة. وأبو جعفر الطحاوي في شرح مشكل الآثار ١٥ / ٤٨٠، حديث رقم ٦١٧٨، ط. مؤسسة الرسالة بيروت. كلاهما عن إبراهيم بن مسلم... به. وأخرجه أحمد في مسنده ٣ / ٨٣، حديث رقم ١١٨٠٩. والحاكم في المستدرك، كتاب: الفتن والملاحم، باب: منه ٤ / ٥١٤، حديث رقم ٨٤٤٤، ط. دار الكتب العلمية بيروت وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. كلاهما- أحمد والحاكم- عن القاسم بن الفضل... به.

([٢١٣]) انظر ضعفاء العُقَيلي ٣ / ٤٧٧، ت ١٥٣٥.

([٢١٤]) انظر سنن الإمام الترمذي، كتاب: الفتن، باب: ما جاء لتركبُنَّ سُنَن مَن كان قبلكم ٤ / ٤٧٦، حديث رقم ٢١٨١، ط دار إحياء التراث العربي بيروت. قال: حدثنا سُفْيَان بن وَكِيْع قال: حدثنا أَبِي، عن الْقَاسِم بن الفَضْل، حدثنا أَبُو نَضْرَةَ الْعَبْدِي، عن أَبِي سَعِيْد الْخُدْرِيّ- ﷺ- قال: قال رسول الله- ﷺ-: " وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَقُوْمُ السَّاعَةُ حَتَى تُكَلِّمَ السِّبَاعُ الْإِنْسَ، وحَتَّى تُكَلِّمَ الرَّجُلَ عذبة سَوْطِهِ، وشِرَاكَ نَعْلِهِ وتُخْبِرُهُ، فخذه بما أحدث أهله من بعده ". قال الترمذي: هذا حديث حَسَن غريب لا نعرفه إلا من حديث القاسم بن الفضل، والقاسم بن الفضل ثقة مأمون عند أهل الحديث، وثَّقه القطَّان وعبد الرحمن بن مهدي.

([٢١٥]) من ذلك: ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب: الفتن، باب: الخسف بالجيش الذي يؤم البيت ٤ / ٢٢١٠، حديث رقم ٢٨٨٤. قال: حدثنا أبو بَكْر بن أبي شَيْبَة، حدثنا يُوْنُسُ بن مُحَمَّدٍ، حدثنا الْقَاسِمُ بن الْفَضْل الْحُدَّانِيّ، عن مُحَمَّدِ بن زِيَادٍ، عن عَبْدِ اللَّهِ بن الزُّبَيْر، أن عَائِشَةَ- رضي الله عنها- قالت: عبث رسول الله في منامه، فقلنا: يا رسول الله، صنعت شيئًا في منامك لم تكن تفعله... الحديث.

المبحث الثالث عشر: الْمُنْذِر بن مَالِك أَبُو نَضْرَةَ البَصْرِيّ

قول الإمام العُقَيلي فيه

أورده الإمام العُقَيلي في (الضعفاء)[٢١٦].

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي: " من ثقات التابعين "[٢١٧].

أقوال أئمة الجَرح والتعديل فيه

قال ابن سَعْد: كان ثقة إن شاء الله، كثير الحديث، وليس كل أحد يُحْتَجُّ به[٢١٨]. وقال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن مَعِين: ثقة. وقال صالح بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: ما عَلِمْتُ إلا خيرًا[٢١٩]. وقال العِجْلِي: بصري ثقة[٢٢٠]. وقال أبو زُرْعَة والنَّسائي: ثقة[٢٢١]. وذكره ابن حِبَّان في كتاب (الثقات) وقال: كان ممن يخطئ[٢٢٢]. وأورده ابن عَدِيّ في كتاب (الضعفاء) وقال: ولأبي نَضْرَة الْعَبْدِي حديثًا صالحًا عن أَبِي سَعِيْد الْخُدْرِيّ- ﷺ-، وعن جابر بن عبد الله- ﷺ-، وغيرهما، وإذا حَدَّث عنه ثقة فهو مستقيم الحديث، ولم أرَ له شيئًا من الأحاديث المنكرة؛ لأني لم أجد له إذا روى عنه ثقة حديثًا منكرًا، فلذلك لم أَذْكُر له شيئًا[٢٢٣]. وقال الذهبي: ثقة يخطئ[٢٢٤]. وقال في موضع آخر: صدوق[٢٢٥]. وقال ابن حجر: ثقة[٢٢٦]. وقال ابن ناصر الدين: ثقة مشهور[٢٢٧].

مات سنة ثمان ومئة. روى له مُسْلِم وأصحاب السنن الأربعة.

---

(٢١٦) ضعفاء العُقَيلي ٤ / ١٩٩، ت ١٧٧٩.

(٢١٧) ميزان الاعتدال ٤ / ١٨١، ت ٨٧٦٢.

(٢١٨) طبقات ابن سعد ٧ / ٢٠٨.

(٢١٩) انظر تهذيب التهذيب ١٠ / ٢٦٨، ت ٥٢٨ نقلًا عنهما.

(٢٢٠) ثقات العِجْلِي ٢ / ٢٩٨، ت ١٧٩٠.

(٢٢١) انظر تهذيب الكمال ٢٨ / ٥٠٨، ت ٦١٨٣ نقلًا عنهما.

(٢٢٢) ثقات ابن حِبَّان ٥ / ٤٢٠، ت ٥٤٩٩.

(٢٢٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٦ / ٣٦٧، ت ١٨٤٨.

(٢٢٤) انظر الكاشف ٢ / ٢٩٥، ت ٥٦٣٢.

(٢٢٥) انظر ذكر أسماء مَن تُكُلِّمَ فيه وهو مُوَثَّق صـ ٢١٠، ت ٤٠١.

(٢٢٦) تقريب التهذيب صـ ٥٤٦، ت ٦٨٩٠.

(٢٢٧) توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم لابن ناصر الدين ٦ / ٣٩٢، ط. مؤسسة الرسالة بيروت.

المناقشة والترجيح

بعد عرض أقوال العلماء في هذا الراوي تبيَّن لنا جلِيًا صحة تعقُّب الإمام الذهبي على الإمام العُقَيلي. فهذا الراوي ثقة مُجْمَع على توثيقه، فقد وثَّقه: ابن سعد، وأحمد، وابن مَعِين، والعِجْلِي، وأبو زُرْعَة، والنَّسائي، وابن حِبَّان، وابن حجر، وابن ناصر الدين، والذهبي في أحد قوليه. وممن يؤيد القول بتوثيقه: أن الإمام الذهبي رمز له في أول ترجمته برمز (صح)، وقد نقل الإمام ابن حجر في مقدمة كتابه أن الإمام الذهبي قال: " إذا كتبت (صح) أول الاسم، فهي إشارة إلى أن العمل على توثيق ذلك الرجل "[٢٢٨].

وأما عن إيراد الإمام العُقَيلي له في كتاب (الضعفاء)، فهو إيراد في غير محله، وليس له حُجَّة تؤيده، إذ إن الإمام العُقَيلي عندما ذكره في كتابه لم يَذْكُر له أي شيء يدل على تضعيفه بحال من الأحوال، شأنه في ذلك شأن إيراده للعديد من الرواة الثقات في كتابه بلا حُجَّة. وفي ذلك يقول الإمام الذهبي: "وما ذَكَرَ شيئًا يدل على لِيْنه"[٢٢٩]. وقال الإمام ابن حجر: "أورده العُقَيلي في (الضعفاء) ولم يَذْكُر فيه قدحًا لأحد[٢٣٠].

وقد أكثر الإمام مُسْلِم من إخراج حديث هذا الراوي في صحيحه في مواضع عِدَّة، إما محتجًا به[٢٣١]، أو على سبيل المتابعة[٢٣٢]، كل هذا يُعَضِّد القول بتوثيق هذا الراوي، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

([٢٢٨]) انظر لسان الميزان ١ / ٩.

([٢٢٩]) انظر ميزان الاعتدال ٤ / ١٨١، ت ٨٧٦٢.

([٢٣٠]) انظر تهذيب التهذيب ١٠ / ٢٦٨، ت ٥٢٨.

([٢٣١]) ومن ذلك: ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب: اللقطة، باب: استحباب المؤاساة بفضول المال ٣ / ١٣٥٤، حديث رقم ١٧٢٨. قال: حدثنا شَيْبَان بن فرُوْخ، حدثنا أبو الْأَشْهَب، عن أبي نَضْرَةَ، عن أبي سَعِيْدٍ الْخُدْرِيّ- ﷺ- قال: بَيْنَمَا نَحْنُ فِيْ سَفَرٍ مَعَ النَّبِيّ- ﷺ-، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ عَلَى رَاحِلَةٍ لَهُ... الحديث. فقد ذكر في هذا الباب حديثًا من طريق أبي نَضْرَة ولم يذكر غيره، مما يدل على أنه قد احتجَّ به في هذا الباب.

([٢٣٢]) ومن ذلك: ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار ١ / ١٧٢، حديث رقم ١٨٥. قال: حدثني نَصْرُ بن عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيّ، حدثنا بِشْرٌ- يعني بن المُفَضَّل-، عن أبي مسلمة، عن أبي نَضْرَةَ، عن أبي سَعِيْدٍ- ﷺ- قال: قال رسول الله- ﷺ-: " أَمَّا أَهْلُ النَّارِ الَّذِيْنَ هُمْ أَهْلُهَا، فَإِنَّهُمْ لَا يَمُوْتُوْنَ فِيْهَا وَلَا يَحْيَوْنَ... الحديث ".

المبحث الرابع عشر: مُوْسَى بن جَعْفَر الْعَلَوِيّ الْكَاظِم

قول الإمام العُقَيلي فيه

قال الإمام العُقَيلي: " حديثه غير محفوظ[٢٣٣]، والحمل فيه على أبي الْصَّلْت الهَرَوِي "[٢٣٤].

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي: " فإذا كان الحمل فيه على أبي الصَّلْت فما ذنب مُوْسَى تَذْكُرُه؟ "[٢٣٥].

أقوال أئمة الجَرح والتعديل فيه

قال أبو حاتم: ثقة، صدوق، إمام من أئمة المسلمين[٢٣٦]. وقال ابن حجر: صدوق[٢٣٧].

مات سنة ثلاث وثمانين ومئة. روى له التِّرْمِذِيّ وابن ماجه.

المناقشة والترجيح

بالنظر في حال هذا الراوي يتبيَّن لنا أن تعقُّب الإمام الذهبي على الإمام العُقَيلي تعقُّبًا صائبًا. فهذا الراوي حَسَن الحديث، حسَّنه أبو حاتم وابن حجر. وليس هو بضعيف حتى يستحق أن يدخله الإمام العُقَيلي في كتاب (الضعفاء).

وقد أورد له الإمام العُقَيلي حديثًا من طريق عَلِيّ بن عبد العَزِيْز قال: حدثنا عَبْدُ السَّلَام بن صَالِح، حدثني عَلِيّ بن مُوْسَى بن جَعْفَر بن مُحَمَّد بن عَلِي بن حُسَيْن بن عَلِي بن أَبِي طَالِب قال: حدثني أَبِي، عن جَعْفَر بن مُحَمَّد، عن أَبِيْه، عن عَلِي بن حُسَيْن، عن أَبِيْه عَلِي- ﷺ- قال: قال رسول الله- ﷺ-: "الْإِيْمَانُ مَعْرِفَةٌ بِالْقَلْبِ، وَإِقْرَارٌ بِاللِّسَانِ، وعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ"[٢٣٨]. قال العُقَيلي: ولا يُتابَع عليه إلا من جهة

---

(٢٣٣) يعني بذلك: حديث الإيمان الذي أورده في ترجمة مُوْسَى بن جَعْفَر.

(٢٣٤) ضعفاء العُقَيلي ٤ / ١٥٦، ت ١٧٦٢.

(٢٣٥) ميزان الاعتدال ٤ / ٢٠١، ت ٨٨٥٥.

(٢٣٦) الجرح والتعديل ٨ / ١٣٩، ت ٦٢٥.

(٢٣٧) انظر تقريب التهذيب صـ ٥٥٠، ت ٦٩٥٥.

(٢٣٨) الحديث أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه، كتاب: الإيمان، باب: في الإمان ١ / ٢٥، حديث رقم ٦٥. والطبران في المعجم الأوسط ٦ / ٢٢٦، حديث رقم ٦٢٥٤ كلاهما عن عبد السلام بن صالح... به، قال الطبراني: لا يُروَى هذا الحديث عن عَلِي إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد السلام بن صالح الهروي. قال الإمام البصيري في مصباح الزجاجة، كتاب: الإيمان، باب: في الإيمان ١ / ١٢، حديث رقم ٢٣: " أبو الصلت هذا متفَق على

تقاربه[٢٣٩]. فقد أشار الإمام العُقَيلي إلى أن حديث هذا الراوي غير محفوظ، وأوضح أن الحمل في تلك الرواية على أبي الصَّلْت الهروي، ومع ذلك اعتبره سببًا في تضعيف مُوْسَى بن جعفر مع أنه لا ذنب له فيه. فأبو الصَّلْت الهروي هو: عبد السَّلَام بن صالح بن سليمان أبو الصَّلْت الهروي. اتفق معظم أئمة الجَرح والتعديل على تضعيف حديثه.

قال أحمد: روى أحاديث مناكير. وكان يحيى بن مَعِين يُحْسِن القول فيه. وقال السَّاجِي: يُحَدِّث بمناكير، هو عندهم ضعيف[٢٤٠]. وقال أبو حاتم: لم يكن عندي بصدوق، وهو ضعيف. وضَرَبَ أبو زُرْعَة على حديثه وقال: لا أُحَدِّث عنه ولا أرضاه[٢٤١]. وقال النَّسائي: ليس بثقة[٢٤٢]. وقال ابن عَدِيّ: له أحاديث مناكير في فضل أهل البيت وهو متهم فيها[٢٤٣].

فهذا كله يبيّن ضعف أبي الصَّلْت الهروي، وأنه هو سبب ضعف الحديث المذكور لا مُوْسَى بن جَعْفَر. ولذا قال الإمام الذهبي: " فإذا كان الحمل فيه على أبي الصَّلْت فما ذنب مُوْسَى تَذْكُرُه؟"[٢٤٤].

وقد أخرج الإمام التِّرْمِذِيّ حديثًا من طريق مُوْسَى بن جَعْفَر، عن أَبِيْه جَعْفَر بن مُحَمَّد، عن أَبِيْه مُحَمَّد بن عَلِيّ، عن أَبِيْه عَلِيّ بن الْحُسَيْن، ، عن أَبِيْه، عن جَدِّه عَلِيّ بن أَبِي طَالِب- ﷺ-، أَنَّ رَسُوْلَ اللَّهِ- ﷺ- أَخَذَ بِيَدِ حَسَنٍ وَحُسَيْنٍ فَقَالَ: " مَنْ أَحَبَّنِي وأَحَبَّ هذَيْن وأَبَاهُمَا وأُمَّهُمَا، كَانَ مَعِي فِي دَرَجَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ ". ثم قال الإمام التِّرْمِذِي: " هذا حديث حَسَن غريب، لا نعرفه من حديث جعفر بن محمد إلا من هذا الوجه "[٢٤٥]. فهذا بمثابة التحسين الضمني من الإمام التِّرْمِذِي لهذا الراوي، إذ إنه حَكَمَ على جميع رواة إسناد هذا الحديث بالحُسْن، الأمر الذي يؤيِّد القول بتحسين حديثه، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

ضعفه واتهمه بعضهم.

(٢٣٩) انظر ضعفاء العُقَيلي ٤ / ١٥٦، ت ١٧٢٦.

(٢٤٠) تهذيب التهذيب ٦ / ٢٨٥، ت ٦١٩ نقلًا عنهم.

(٢٤١) انظر الجرح والتعديل ٦ / ٤٨، ت ٢٥٧.

(٢٤٢) تهذيب التهذيب ٦ / ٢٨٥، ت ٦١٩ نقلًا عنه.

(٢٤٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٥ / ٣٣١، ت ١٤٨٦.

(٢٤٤) ميزان الاعتدال ٤ / ٢٠١، ت ٨٨٥٥.

(٢٤٥) سنن الإمام التِّرْمِذِيّ، كتاب: المناقب، باب: منه ٥ / ٦٤١، حديث رقم ٣٧٣٣.

المبحث الخامس عشر: مُوْسَى بن هِلَال الْعَبْدِي

قول الإمام العُقَيلي فيه

قال الإمام العُقَيلي: " لا يَصِحُّ حديثه ولا يُتابَع عليه "([٢٤٦]).

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي: " صالح الحديث "([٢٤٧]).

أقوال أئمة الجَرح والتعديل فيه

قال أبو حاتم: مجهول([٢٤٨]). وقال ابن عَدِيّ: أرجو أنه لا بأس به([٢٤٩]). وقال ابن حجر: صُوَيْلح الحديث([٢٥٠]).

المناقشة والترجيح

بعد النظر في أقوال العلماء التي جاءت في هذا الراوي، يمكننا القول بصحة تعقُّب الإمام الذهبي على الإمام العُقَيلي. فهذا الراوي يُعتَبَر حديثه في مرتبة الحَسَن. فقد حَسَّن حديثه: الإمام ابن عَدِيّ، والذهبي، وابن حجر. وأما وصف الإمام أبي حاتم له بالجهالة فغير مُسَلَّم به. فلو قصد جهالة الحال فهي مرتفعة عنه بتحسين العلماء لحديثه كما سبق بيانه آنفًا. وإن قصد جهالة العَيْن فهي مرتفعة أيضًا، فقد روى عنه جماعة من الرواة منهم: أحمد بن حنبل، والفَضْل بن سَهْل الأَعْرَج، وأبو أُمَيَّة الطُّرسوسي، وأحمد بن أبي غرزة، وغيرهم([٢٥١]). فلم يبقَ غير القول بتحسين روايته.

وقد أخرج له الإمام العُقَيلي حديثًا عن مُحَمَّد بن عَبْد اللَّهِ الْحَضْرَمِيّ قال: حدثنا جَعْفَر بن مُحَمَّد البزُوْرِيّ قال: حدثنا مُوْسَى بن هِلَالٍ الْعَبْدِي، عن عَبْدِ اللَّهِ بن عُمَر، عن نَافِعٍ، عن ابن عُمَر- ﷺ- مرفوعًا: " مَنْ زَارَ قَبْرِي فَقَدْ وَجَبَتْ لَهُ شَفَاعَتِي "([٢٥٢]). قال العُقَيلي: " والرواية في هذا الباب فيها لِيْن "([٢٥٣]).

([٢٤٦]) انظر ضعفاء العُقَيلي ٤ / ١٧٠، ت ١٧٤٤.

([٢٤٧]) ميزان الاعتدال ٤ / ٢٢٥، ت ٨٩٣٧.

([٢٤٨]) انظر الجرح والتعديل ٨ / ١٦٦، ت ٧٣٤.

([٢٤٩]) الكامل في ضعفاء الرجال ٦ / ٣٥١، ت ١٨٣٤.

([٢٥٠]) لسان الميزان ٦ / ١٣٤، ت ٤٦٧.

([٢٥١]) ميزان الاعتدال ٤ / ٢٢٥، ت ٨٩٣٧.

([٢٥٢]) الحديث أخرجه الدارقطني في كتابه السنن، كتاب: الحج، باب: في المواقيت ٢ / ٢٧٨، حديث رقم ١٩٤، ط. دار المعرفة بيروت. والبيهقي في شعب الإيمان، فضل الحج والعمرة ٣ / ٤٩٠، حديث رقم ٤١٥٩، ط. دار

فهذا الحديث الذي أورده الإمام العُقَيلي في ترجمته هو أنكر ما عنده كما قال الإمام الذهبي([٢٥٤]).

ومع ذلك فقد قال الإمام ابن خُزَيْمَة في (صحيحه) في باب: زيارة قبر النبي- ﷺ: " إن ثبت الخبر فإن في القلب منه، ثم رواه عن الأحمسي كما تقدم، وعن عُبَيْد بن مُحَمَّد الْوَرَّاق، عن مُوْسَى بن هِلَال، عن عُبَيْد الله بن عُمَر، عن نَافِع، عن ابن عُمَر- ﷺ- به، وقال بعد: أنا أبرأ من عهدته، هذا الخبر من رواية الاحمسي أشبه؛ لأن عُبَيْد الله بن ُعَمر أَجَلّ وأحفظ من أن يروي مثل هذا المنكر، فإن كان موسى بن هلال لم يغلط في من فوق أحد العمرين، فشبه أن يكون هذا من حديث عبد الله بن عُمَر، فأما من حديث عُبَيْد الله بن عُمَر فإني لا أشك أنه ليس من حديثه "([٢٥٥]).

قال الإمام ابن حجر: " وعبد الله بن عُمَر العُمَري – بالتكبير – ضعيف الحديث، وأخوه عُبَيْد الله بن عُمَر – بالتصغير – ثقة حافظ جليل، ومع ما تقدَّم من عبارة ابن خُزَيْمَة وكَشْفه عن عِلَّة هذا الخبر، لا يَحْسُن أن يقال: أخرجه ابن خُزَيْمَة في صحيحه إلا مع البيان "([٢٥٦]). فهذا دليل على أن أصل العِلَّة في هذا الحديث هي: أن الذي روى عنه مُوْسَى بن هِلَال هو: عَبْد الله بن عُمَر العُمَري وليس أخوه عُبَيْد الله بن عُمَر، كما أن عَبْد الله هذا ضعيف، وعُبَيْد ثقة، ومن ثَمَّ تظهر عِلَّة هذا الحديث. ومما يؤيّد هذا: أن الإمام الدولابي أخرج هذا الحديث في (الكنى) من طريق عَلِي بن مِعْبِد بن نُوْحٍ قال: حدثنا مُوْسَى بن هِلَالٍ قال: حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بن عُمَرَ أَبُو عَبْدُ الرَّحْمَن – أخو عُبَيْد اللَّهِ –، عن نَافِعٍ... الحديث([٢٥٧]).

قال الإمام ابن حجر: " فهذا قاطع للنزاع من أنه عن المُكَبَّر لا عن المُصَغَّر، فإن المُكَبَّر هو الذي يُكَنَّى أبا عبد الرحمن، وقد أخرج الدولابي هذا الحديث فيمن يُكَنَّى أبا عبد الرحمن "([٢٥٨]). والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

الكتب العلمية بيروت. كلاهما من طريق مُوْسَى بن هِلَال العَبْدِي... به.

([٢٥٣]) انظر ضعفاء العُقَيلي ٤ / ١٧٠، ت ١٧٤٤.

([٢٥٤]) ميزان الاعتدال ٤ / ٢٢٥، ت ٨٩٣٧.

([٢٥٥]) لسان الميزان ٦ / ١٣٤، ت ٤٦٧ نقلًا عنه.

([٢٥٦]) المصدر السابق ٦ / ١٣٤، ت ٤٦٧.

([٢٥٧]) انظر الكنى والأسماء للدولابي ٢ / ٨٤٦، حديث رقم ١٤٨٣، ط. دار ابن حزم بيروت.

([٢٥٨]) لسان الميزان ٦ / ١٣٥، ت ٤٦٧.

المبحث السادس عشر: يَحْيَى بن أَبِي كَثِيْر الْيَمَامِيّ

قول الإمام العُقَيلي فيه

قال الإمام العُقَيلي: " ذُكِرَ بالتدليس "[٢٥٩].

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي: " أحد الأعلام الأثبات "[٢٦٠].

أقوال أئمة الجَرح والتعديل فيه

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: يحيى بن أبي كثير من أثبت الناس، إنما يُعَدُّ مع الزُّهْرِي ويحيى بن سعيد، وإذا خالفه الزُّهْرِي فالقول قول يحيى بن أبي كثير[٢٦١]. وقال العِجْلِي: ثقة حَسَن الحديث[٢٦٢]. وقال أبو حاتم: يحيى بن أبي كثير إمام لا يُحَدِّث إلا عن ثقة[٢٦٣]. وذكره ابن حِبَّان في كتاب (الثقات) وقال: كان يُدَلِّس، فكلما روى عن أَنَس فقد دَلَّسَ عنه، ولم يسمع من أَنَس- ﷺ- ولا من صحابي شيئًا[٢٦٤]. وقال الذهبي: كان طَلَّابة للعِلْم حُجَّة[٢٦٥]. وقال ابن حجر: ثقة ثَبْت، لكنه يُدَلِّس ويرسل[٢٦٦].

مات سنة تسع وعشرين ومئة. روى له الجماعة .

المناقشة والترجيح

من خلال ما سبق عرضه من أقوال العلماء في هذا الراوي يتبين لنا صحة تعقُّب الإمام الذهبي على الإمام العُقَيلي، فهذا الراوي ثقة عند أهل العلم، وكونه كما قال الإمام العُقَيلي: " ذُكِرَ بالتدليس " لا يُوْجِب تضعيفه ولا إدخاله في كتاب الضعفاء بحال من الأحوال. وقد أوضح العلماء طريقته في التدليس، حيث قال عَبَّاس الدُّوْرِي، عن يحيى بن مَعِين: " لم يلقَ يحيى بن أبي كثير زيد بن سلام، وقَدِمَ مُعاوِيَة بن سلام عليهم، فلم يسمع يحيى بن أبي كثير، أخذ كتابه عن أخيه ولم

---

(٢٥٩) انظر ضعفاء العُقَيلي ٤ / ٤٢٣، ت ٢٠٥١.

(٢٦٠) انظر ميزان الاعتدال ٤ / ٤٠٢، ت ٩٦٠٧.

(٢٦١) تهذيب التهذيب ١١ / ٢٣٥، ت ٤٤٠ نقلًا عنه.

(٢٦٢) ثقات العِجْلِي ٢ / ٣٥٧، ت ١٩٩٤.

(٢٦٣) الجَرح والتعديل ٩ / ١٤٢، ت ٥٩٩.

(٢٦٤) ثقات ابن حِبَّان ٧ / ٥٩١، ت ١١٦١٨.

(٢٦٥) سير أعلام النبلاء ٦ / ٢٧، ت ٩.

(٢٦٦) تقريب التهذيب صـ ٥٩٦، ت ٧٦٣٢.

يسمعه فدَلَّسه عليهم "[٢٦٧]. وقال أبو حاتم: " لم يدرك أحدًا من أصحاب النبي- ﷺ- إلا أَنَسًا- رضي الله عنه-، فإنه رآه رؤية ولم يسمع منه "[٢٦٨].

وقال الإمام الذهبي: " هو في نفسه عَدْل حافظ من نظراء الزُّهْرِي، وروايته عن زيد بن سلام منقطعة؛ لأنها من كتاب وقع له "[٢٦٩]. وقال الإمام ابن حجر: " أحد الأئمة الأثبات الثقات المكثرين، عظَّمه أبو أَيُّوب السَّخْتِياني، ووثَّقه الأئمة... وقال يحيى القَطَّان: مرسلاته تُشْبِه الريح، ثم قال ابن حجر معقِّبًا: لأنه كان كثير الإرسال والتدليس والتحديث من الصُّحُف... واحتجَّ به الأئمة "[٢٧٠].

فهذا يوضح لنا أن روايته عن زَيْد بن سلام منقطعة؛ لأنه روى عنه من كتاب وقع له. ولكن بالرغم من هذا إلا أن تدليس يَحْيَى بن أبي كَثِير يُعَدّ من التدليس المقبول عند العلماء الذي لا يُوْجِب التضعيف. وقد ذكره الإمام ابن حجر في المرتبة الثانية من (طبقات المدلسين) وهي: مَن احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في (الصحيح) لإمامته، وقِلَّة تدليسه في جنب ما روى: كالثَّوْرِيّ، أو كان لا يُدَلِّس إلا عن ثقة: كابن عُيَيْنَة"[٢٧١].

ومما يؤيد صحة ما ذهبنا إليه: أن الإمام البخاري والإمام مُسْلِمًا قد احتجا به في صحيحيهما. ومن ذلك: ما رواه يَحْيَى بن أَبِي كَثِيْرٍ، عن عَبْدِ اللَّهِ بن أَبِي قَتَادَةَ، عن أَبِيْهِ قال: قال رَسُوْلُ اللَّهِ- ﷺ-: " إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ، وإِذَا أَتَى الْخَلَاءَ فَلَا يَمَسُّ ذَكَرَهُ بِيَمِيْنِهِ، وَلَا يَتَمَسَّحُ بِيَمِيْنِهِ "[٢٧٢]. فقد ذكر الإمام البخاري والإمام مسلم هذا الحديث في بابه منفردًا من رواية يحيى بن أبي كَثِير دون غيره، مما يدل على أنهما قد احتجا به في هذا الباب، والله تعالى أعلى وأعلم

([٢٦٧]) انظر تاريخ يحيى بن مَعِين برواية الدُّوْرِي ٤ / ٢٠٧، ت ٣٩٨٣.

([٢٦٨]) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل لأبي زُرْعَة العراقي صـ ٣٤٦.

([٢٦٩]) ميزان الاعتدال ٤ / ٤٠٣، ت ٩٦٠٧.

([٢٧٠]) انظر هدي الساري، الفصل التاسع: في سياق أسماء مَن طُعِنَ فيه من رجال هذا الكتاب صـ ٤٥٢.

([٢٧١]) انظر في ذلك تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر صـ ١٣، وانظر أيضًا ترجمته من الكتاب نفسه صـ ٣٦، ت ٦٣، ط. مكتبة المنار الأردن.

([٢٧٢]) الحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب: الوضوء، باب: النهي عن الاستنجاء باليمين ١ / ٦٩، حديث رقم ١٥٢. والإمام مسلم في صحيحه، كتاب: الطهارة، باب: النهي عن الاستنجاء باليمين ١ / ٢٢٥، حديث رقم ٢٦٧ بنحوه.

بالصواب.

المبحث السابع عشر: النَّضْرُ بن شُمَيْل

قول الإمام العُقَيلي فيه

ذكره الإمام العُقَيلي في كتاب (الضعفاء)، ثم نقل قول إبراهيم بن شَمَّاس حيث قال: " سألت وَكِيْعًا عن النَّضْر بن شُمَيْل، فتغيَّر وجهه، ورفع حاجبه وقال: إن له مَشْيَخَةً شِبْه الرضا "[٢٧٣].

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي: " ثقة حُجَّة، مُحْتَجٌّ به في الصِّحاح "[٢٧٤].

أقوال أئمة الجَرح والتعديل فيه

قال ابن سَعْد: كان ثقة إن شاء الله صاحب حديث[٢٧٥]. وقال عَلِيّ بن المَدِيْنِيّ: النَّضْر بن شُمَيل من الثقات[٢٧٦]. وقال عُثْمان بن سَعيد الدارِمِي: سألت يحيى بن مَعِين عن النَّضْر بن شُمَيل فقال: ثقة[٢٧٧]. وقال النَّسَائي: ثقة[٢٧٨]. وقال أبو حاتم: ثقة صاحب سُنَّة[٢٧٩]. وذكره ابن حِبَّان في كتاب (الثقات)[٢٨٠]. وقال ابن حجر: ثقة ثَبْت[٢٨١].

مات آخر سنة ثلاث ومئتين، وقيل: أول سنة أربع ومئتين، روى له الجماعة.

المناقشة والترجيح

بعد عرض أقوال العلماء في هذا الراوي يمكننا القول بأن تعقُّب الإمام الذهبي على الإمام العُقَيلي تعقُّبًا صائبًا وفي محله، إذ إن هذا الراوي متَفَق على توثيقه من أئمة هذا الشأن. وأما ذكر الإمام العُقَيلي له في كتاب (الضعفاء) فهو أمر قد جانبه الصواب فيه؛ لأنه ليس له مستنَد فيما ذهب إليه غير ما نقله عن وَكِيع عند سؤال إبراهيم بن شَمَّاس له عن النَّضْر بن شُمَيل، فتغيَّر وجهه ورفع حاجبه. فهذا لا يدل

---

(٢٧٣) ضعفاء العُقَيلي ٤ / ٢٩٣، ت ١٨٨٨.

(٢٧٤) ميزان الاعتدال ٤ / ٢٥٨، ت ٩٠٦٧.

(٢٧٥) انظر طبقات ابن سعد ٧ / ٣٧٣.

(٢٧٦) تهذيب التهذيب ١٠ / ٣٩٠، ت ٧٩٧ نقلًا عنه.

(٢٧٧) انظر تاريخ يحيى بن مَعِين رواية الدارِمِي صـ ٢١٩، ت ٨٢٧، ط. دار المأمون دمشق.

(٢٧٨) انظر تهذيب الكمال ٢٩ / ٣٧٩، ت ٦٤٢١ نقلًا عنه.

(٢٧٩) الجرح والتعديل ٨ / ٤٧٧، ت ٢١٨٨.

(٢٨٠) انظر ثقات ابن حِبَّان ٩ / ٢١٢، ت ١٦٠٦٢.

(٢٨١) تقريب التهذيب صـ ٥٦٢، ت ٧١٣٥.

على ضعف النَّضْر؛ لأنه لم يصَرِّح به لفظًا، وعلى فرض دلالته على الضعف فهو تضعيف مردود؛ لأنه غير مفسَّر السبب، ولا يمكن مقارنته بما ورد عن العلماء من توثيق هذا الراوي كما سبق أن بيَّناه. ولذلك قال الإمام الذهبي: " ولولا أن العُقَيلي ذَكَرَه ما ذَكَرْتُه "[٢٨٢]. أي أنه لولا أن الإمام العُقَيلي ذَكَرَ النَّضْر بن شُمَيل في كتابه (الضعفاء) ما ذَكَرَه الإمام الذهبي في كتابه (الميزان)؛ لأن الإمام الذهبي إنما ذَكَرَه ليَذُبَّ عنه.

وقد احتج به الإمام البخاري في مواضع متعددة من صحيحه، ومن ذلك: ما: ما أخرجه الإمام البخاري حيث قال: حدثني إِسْحَاقُ، أخبرني ابن شُمَيْلٍ قال: أخبرنا عُمَرُ بن أَبِي زَائِدَةَ قال: أخبرنا عَوْنُ بن أَبِي جُحَيْفَةَ قال: " رَأَيْتُ بِلَالًا- ﷺ- جَاءَ بِعَنَزَةٍ[٢٨٣]، فَرَكَّزَهَا ثُمَّ أَقَامَ الصَّلَاةَ، فَرَأَيْتُ رَسُوْلَ اللَّهِ- ﷺ- خَرَجَ فِي حُلَّةٍ مُشَمِّرًا، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ إِلَى الْعَنَزَةِ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ وَالدَّوَابَّ يَمُرُّوْنَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ وَرَاءِ الْعَنَزَةِ "[٢٨٤]. فقد ذكر الإمام البخاري هذه الرواية منفردة في بابها، مما يدل على أنه قد احتج به في هذا الباب، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

([٢٨٢]) انظر ميزان الاعتدال ٤ / ٢٥٨، ت ٩٠٦٧.

([٢٨٣]) العنزة: مثل نصف الرُّمح أو أكبر شيئًا، وفيها سِنَّان مثل سِنَّان الرُّمح. انظر النهاية في غريب الحديث ٣ / ٣٠٨، مادة: عنز.

([٢٨٤]) الحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب: اللباس، باب: التشمير في الثياب ٥ / ٢١٨٢، حديث رقم ٥٤٤٩.

المبحث الثامن عشر: يَعْقُوْب بن مُجَاهِد أَبُو حَزْرَة الْقَاصّ

قول الإمام العُقَيلي فيه

ذكره الإمام العُقَيلي في كتاب (الضعفاء)، ثم قال: " حدثنا مُحَمَّد بن عِيْسَى، حدثنا إِبْرَاهِيْم بن سَعِيْد الجَوْهَرِيّ، حدثنا يَحْيَى بن مَعِيْن قال: كان في الحديث صُوَيْلِح "[٢٨٥].

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي: " وَثَّقه النَّسَائي، واحتجَّ به مُسْلِم، وحدَّث عنه مثل يَحْيَى القَطَّان "[٢٨٦].

أقوال أئمة الجَرح والتعديل فيه

قال ابن سَعْد: كان قليل الحديث[٢٨٧]. وقال يَحْيَى بن مَعِين: ثقة[٢٨٨]. وقال أبو زُرْعَة: لا بأس به[٢٨٩]. وقال النَّسائي: ثقة[٢٩٠]. وذكره ابن حِبَّان في كتاب (الثقات)[٢٩١]. وقال الذهبي: ثقة[٢٩٢]. وقال ابن حجر: صدوق[٢٩٣].

مات سنة خمسين ومئة، روى له مُسْلِم وأبو داود.

المناقشة والترجيح

من خلال ما سبق يتبين لنا مدى صحة تعقُّب الإمام الذهبي على الإمام العُقَيلي في هذا الراوي. فهذا الراوي ثقة، وثَّقه عدد من أئمة الجَرح والتعديل وهم: الإمام ابن مَعِيْن، والإمام النَّسَائي، والإمام ابن حِبَّان، والإمام الذهبي. وحَسَّنَ حديثه: الإمام أبو زُرْعَة، والإمام ابن حجر. أما ذِكْر الإمام العُقَيلي له في كتاب (الضعفاء) فلا مستنَد له فيه غير نقله لقول الإمام ابن مَعِيْن: " كان في الحديث صُوَيْلِح "، ولم أجد مَن نقل هذا القول عن الإمام ابن مَعِيْن غير الإمام العُقَيلي، لا سيما وقد ثبت عن

---

(٢٨٥) انظر ضعفاء العُقَيلي ٤ / ٤٣٧، ت ٢٠٧٠.

(٢٨٦) ميزان الاعتدال ٤ / ٤٥٣، ت ٩٨٢٤.

(٢٨٧) انظر طبقات ابن سعد القسم المتمم صـ ٤٠٧، ت ٣٣٧.

(٢٨٨) تاريخ ابن مَعِين رواية الدُّوري ٣ / ١٨٢، ت ٨١٤.

(٢٨٩) انظر الجرح والتعديل ٩ / ٢١٥، ت ٨٩٩.

(٢٩٠) انظر تهذيب الكمال ٣٢ / ٣٦١، ت ٧١٠٢ نقلًا عنه.

(٢٩١) ثقات ابن حِبَّان ٧ / ٦٤٠، ت ١١٨٥٧.

(٢٩٢) انظر الكاشف ٢ / ٣٩٥، ت ٦٤٠٢.

(٢٩٣) تقريب التهذيب صـ ٦٠٨، ت ٧٨٣١.

الإمام ابن مَعِيْن توثيقه لهذا الراوي كما تقدَّم آنفًا.

ومما يدل على توثيق هذا الراوي: أن الإمام مسلمًا قد احتجَّ به في صحيحه، ومن ذلك: ما أخرجه من طريق يَعْقُوْب بن مُجَاهِد أَبِي حَزْرَة، عن عِبَادَةَ بن الْوَلِيْدِ بن عِبَادَةَ بن الصَّامِتِ قال: " خَرَجْتُ أَنَا وَأَبِي نَطْلُبُ الْعِلْمَ فِي هَذَا الْحَيِّ مِن الْأَنْصَارِ قَبْلَ أَنْ يُهْلَكُوْا، فَكَانَ أَوَّل مَنْ لَقِيْنَا: أَبَا الْيُسْر صَاحِب رَسُوْل اللَّهِ -ﷺ-... الحديث بطوله "([٢٩٤]). فقد ذكر الإمام البخاري هذا الحديث بطوله في بابه ولم يذكر غيره، مما يدل على أنه احتج به في هذا الباب، والله تعالى أعلى وأعلم بالصواب.

([٢٩٤]) الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب: الزهد والرقائق، باب: حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر ٤ / ٢٣٠١، حديث رقم ٣٠٠٦.

الخاتمة

أولًا: النتائج المستخلصة من البحث

١ـ إن الإمام الذهبي – رحمه الله – من أهم أئمة الجَرح والتعديل في القرن الثامن الهجري، والذي يتميَّز باعتداله في منهجه النقدي وأحكامه على الرواة.

٢ـ دقة هذا العالِم الجليل، وتبحُّره في عِلْم الجَرح والتعديل، وسَبْره لأقوال مَن سبقه من الأئمة، ونقده لمناهجهم بطريقة علمية صحيحة تتَّسم بالحيادية والموضوعية.

٣ـ يُعَدّ كتاب (ميزان الاعتدال) من أهم المؤلفات النقدية التي خَلَّفها لنا الإمام الذهبي – رحمه الله-، وهو يشتمل على ثروة هائلة من الألفاظ النقدية التي يحتاج إليها الباحث المتبحِّر في عِلْم الجَرح والتعديل.

٤ـ احتوى كتاب (ميزان الاعتدال) على جملة كبيرة ومفيدة من التعقُّبات التي تعقَّبها الإمام الذهبي – رحمه الله- على غيره من أئمة الجَرح والتعديل والذين من بينهم: الإمام العُقَيلي.

٥ـ يُعَدُّ الإمام أبو جَعْفَر العُقَيلي من الأئمة المتشددين في الجَرح، إذ إنه أورد كثيرين من الرواة الثقات في كتابه (الضعفاء) لمجرد الوَهْم اليسير منهم. الأمر الذي جعل مَن أتى بعده من أئمة الجَرح والتعديل يتعقبونه فيما فعل. ولكن على الرغم من هذا كله فإن الإمام العُقَيلي له المكانة السامية واليد الطُّوْلى في مجال نقد الرواة، وكتابه مُعْتَمَد ومرجع لكل مَن يشتغِل بهذا العِلْم.

ثانيًا: توصيات البحث

أوصي نفسي وكل باحث في مجال علوم الحديث أن يتبحَّر في دراسة المصطلحات والألفاظ النقدية الخاصة بكل إمام من أئمة الجَرح والتعديل؛ حتى يتسنى له معرفة حال الرواة، والحكم عليهم بأدق طريقة ممكنة. كما أوصي أيضًا بدراسة تعقُّبات أئمة الجَرح والتعديل بعضهم على بعض، فإن هذا بلا شك ينمي المَلَكَة النقدية الحديثية لدى الباحث، ويوقفه على غوامض الدُّرَر، وفوائد الغرَر التي تلوح من مناهج هؤلاء الأئمة وأقوالهم.

وبعد، فإني أحمد الله تعالى أن أكرمني ومَنَّ عليَّ بإتمام هذا العمل المتواضع، ولله تعالى الكمال كله، فما كان في هذا العمل من صواب فمنه تعالى ونعمة، وما

كـان فيـه مـن خطـأ وزلـل فمـن نفسـي والشـيطان، أسـأل الله تعـالى أن يتجـاوز عنـه، وأسـأله أن يجعـل عملـي هـذا متقبَّلًا، خالصًـا لوجهـه الكـريم، إنـه ولـيُّ ذلـك والقـادر عليـه، ومـا تـوفيقي إلا بـالله، عليـه توكلـت وإليـه أنيـب، وآخـر دعوانـا أن الحمـد لله رب العالمين، وصلِّ اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قائمة المراجع

=الإصابة في تمييز الصحابة، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل شهاب الدين العسقلاني الشافعي، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، طبعة دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ.

=الاغتباط بمَن رُمِيَ من الرواة بالاختلاط، تأليف: برهان الدين الحلبي أبو الوفاء إبراهيم بن مُحَمَّد بن خليل سَبْط ابن العجمي الشافعي، المتوفى سنة ٨٤١ هـ، تحقيق: علاء الدين عَلِيّ رضا، وسَمَّى تحقيقه: نهاية الاغتباط بمَن رُمِيَ من الرواة بالاختلاط، وهو دراسة وتحقيق وزيادات في التراجم على الكتاب، طبعة دار الحديث القاهرة / مصر، الطبعة الأولى ١٩٨٨ م.

=البحر الزخار، تأليف: أبو بكر: أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، المتوفى سنة ٢٩٢ هـ، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، دار النشر: مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ.

=البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تأليف: ابن المُلَقِّن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، المتوفى سنة ٨٠٤ ه، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٥ م.

=بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تأليف: أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك ابن القطان الفاسي، المتوفى سنة ٦٢٨ هـ، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ- ١٩٩٨ م.

=تاريخ أسماء الثقات، تأليف: الحافظ أبي حفص عُمَر بن شاهين، المتوفى سنة ٣٨٥ هـ، تحقيق: صبحي السامرائي، طبعة الدار السلفية، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م.

=تاريخ بغداد، تأليف: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، المتوفى سنة ٤٦٣ هـ، دار النشر: دار الكتب العلمية بيروت، بدون تاريخ.

=تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلَّها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، تأليف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر، المتوفى سنة ٥٧١ هـ، دراسة وتحقيق: علي شيري، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت / لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م.

=تاريخ يَحْيَى بن مَعِين رواية عبَّاس الدُّورِيّ، تأليف: أبو زكريا يحيى بن معين، المتوفى سنة ٢٣٣ هـ، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ- ١٩٧٩ م.

=تاريخ يَحْيَى بن مَعِين رواية عثمان بن سعيد الدارِمي، تأليف: أبي زكريا يَحْيَى بن مَعِين، المتوفى سنة ٢٣٣ هـ، تحقيق: د. أحمد مُحَمَّد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث دمشق، الطبعة الأولى ١٠٠٤ هـ.

=تحفة التحصيل في ذِكر رواة المراسيل، تأليف: وَلِيّ الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين أبو زُرْعَة العراقي، المتوفى سنة ٨٢٦ هـ، تحقيق: عبد الله نوارة، الناشر: مكتبة الرشد الرياض / السعودية، الطبعة الأولى ١٩٩٩ م.

=تذكرة الحفاظ، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨ هـ، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، طبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ- ١٩٩٨ م.

=تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تأليف: أحمد بن عَلِيّ شهاب الدين أبو الفضل ابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ، تحقيق: د. عاصم ابن عبد الله القريوني، الناشر: مكتبة المنار الأردن، الطبعة الأولى بدون تاريخ.

=تقريب التهذيب، تأليف: الإمام شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ، تحقيق: محمد عوامة، طبعة دار الرشيد سوريا، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦ م.

=تهذيب الأسماء واللغات، تأليف: الإمام محيي الدين بن شرف النووي، المتوفى سنة ٦٧٤ هـ، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، الناشر: دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦ م.

=تهذيب التهذيب، تأليف: شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ- ١٩٨٤ م.

=تهذيب الكمال، تأليف: جمال الدين يوسف ابن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي، المتوفى سنة ٧٤٢ هـ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة

الرسالة بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م.

=توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، تأليف: ابن ناصر الدين شمس الدين مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَدَّد القَيْسِي الدمشقي، تحقيق: مُحَمَّد نعيم العرقسوسي، دار النشر: مؤسسة الرسالة بيروت / لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٣ م.

=الثقات، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، المتوفى سنة ٣٥٤ هـ، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، طبعة دار الفكر، الطبعة الأولى ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م.

=الجامع الصحيح سنن الترمذي، تأليف: محمد بن عيسى السلمي، أبو عيسى الترمذي، المتوفى سنة ٢٧٦ هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، طبعة دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى بدون تاريخ.

=الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه، تأليف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري الجعفي، المتوفى سنة ٢٥٦ هـ تحقيق: أ د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه كلية الشريعة بدمشق، الناشر: دار ابن كثير، اليمامة بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧ م.

=الجرح والتعديل، تأليف: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، المتوفى سنة ٣٢٧ هـ، دار النشر: دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى ١٢٧١ هـ- ١٩٥٢م.

=ذكر أسماء من تُكُلِّم فيه وهو موثق، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز أبو عبد الله الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨ هـ، تحقيق: محمد شكور أمرير المياديني، الناشر: مكتبة المنار الزرقاء، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦ م.

=سؤالات البُرْقاني للدارقطني، تأليف: عَلِيّ بن عُمَر أبو الحَسَن الدارقطني البغدادي، المتوفى سنة ٣٨٥ هـ، تحقيق: د. عبد الرحيم مُحَمَّد أحمد القشقري، الناشر: كتب خانة جميلي باكستان، الطبعة الأولى ١٠٠٤ هـ.

=سنن ابن ماجه، تأليف: مُحَمَّد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار الفكر بيروت بدون تاريخ.

=السنن الكبرى، تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين بن عَلِيّ البيهقي، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ، وفي ذيله الجوهر النقيّ، لعلاء الدين عَلِيّ بن عثمان الشهير بابن التركماني، الناشر: مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند، الطبعة الأولى ١٣٤٤ هـ.

=سير أعلام النبلاء، تأليف: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، حسين الأسد، طبعة مؤسسة الرسالة بيروت بدون تاريخ.

=شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب، تأليف: عبد الحيّ بن أحمد العكري المعروف بابن العماد الحنبلي، المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ، طبعة دار الكتب العلمية بيروت / لبنان، الطبعة الأولى بدون تاريخ.

=شرح مشكل الآثار، تأليف: أبي جعفر أحمد بن مُحَمَّد بن سلامة الطحاوي، المتوفى سنة ٢٢٩ هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت / لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ١٩٨٧ م.

=صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، المتوفى سنة ٣٥٤ هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار النشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ- ١٩٩٣ م.

=صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المتوفى سنة ٢٦١ هـ، وقف على طبعه وتحقيق نصوصه وتصحيحه وترقيمه وعد كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه ملخص شرح الإمام النووي، مع زيادات عن أئمة اللغة: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.

=الضعفاء الكبير، تأليف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، المتوفى سنة ٣٢٢ هـ، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، منشورات محمد علي بيضون، طبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ- ١٩٩٨ م.

=الضعفاء والمتروكون، تأليف: أحمد بن علي بن شعيب النسائي، المتوفى سنة ٣٠٣ هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، طبعة دار المعرفة بيروت، طبعة جديدة ومنقحة، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦ م.

=الضعفاء والمتروكون، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج ابن الجوزي، المتوفى سنة ٥٩٧ هـ، تحقيق: عبد الله القاضي، طبعة دار الكتب العلمية

بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م.

=طبقات الحُفَّاظ، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي الشافعي، المتوفى سنة ٩١١ هـ، طبعة دار الكتب العلمية بيروت / لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.

=طبقات الشافعية الكبرى، تأليف: الإمام تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ.

الطبقات الكبرى، تأليف: محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري الهاشمي، المتوفى سنة ٢٣٠ هـ، الناشر: دار صادر بيروت، الطبعة الأولى بدون تاريخ.

=الطبقات الكبرى القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، تأليف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، المتوفى سنة ٢٣٠ هـ، تحقيق: زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.

العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تأليف: عبد الرحمن بن عَلِيّ أبو الفرج ابن الجوزي، المتوفى سنة ٥٩٧ هـ ، تحقيق: خليل الميس، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت / لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.

=العلل ومعرفة الرجال، تأليف: أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني الحنبلي، المتوفى سنة ٢٤١ هـ، تحقيق: وصيّ الله بن محمد عباس، الناشر: المكتب الإسلامي، دار الخاني بيروت، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م.

=علوم الحديث، تأليف: أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، الناشر: مكتبة الفارابي، الطبعة الأولى ١٩٨٤ م.

=الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تأليف: الإمام شمس الدين محمد ابن أحمد بن عثمان بن قايماز أبو عبد الله الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ، وحاشيته للإمام برهان الدين أبي الوفاء إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي الحلبي، المتوفى سنة ٨٤١ هـ، تحقيق: محمد عوامة، أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن جدة، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ- ١٩٩٣ م.

=الكامل في ضعفاء الرجال، تأليف: عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو

أحمد الجرجاني، المتوفى سنة ٣٦٥ هـ، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، طبعة دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ- ١٩٨٩ م.

=الكنى والأسماء، تأليف: أبي بشر مُحَمَّد بن أحمد بن حَمَّاد الدولابي، المتوفى سنة ٣١٠ هـ، تحقيق: أبو قُتَيْبَة الفريابي، دار ابن حزم بيروت / لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠ م.

=الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، تأليف: أبو البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال، تحقيق: عبد القيوم بن عبد رب النبي، الناشر: دار المأمون بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨١ م.

=لسان الميزان، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ، تحقيق: دائرة المعارف النظامية الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦ م.

=المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تأليف: الإمام محمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي، المتوفى سنة ٣٥٤ هـ، تحقيق: محمود بن إبراهيم، دار النشر دار الوعي حلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ.

=مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تأليف: نور الدين عَلِيّ بن أبي بكر الهيثمي، المتوفى سنة ٨٠٦ هـ، طبعة دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ.

=المختلطين، تأليف: أبي سعيد العلائي، تحقيق: أ. د. رفعت فوزي عبد المطلب، عَلِيّ عبد الباسط مزيد، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة / مصر، الطبعة الأولى ١٩٩٦.

=المستدرك على الصحيحين، تأليف: محمد بن عبد الله بن البيع أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، المتوفى سنة ٤٠٥ هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ- ١٩٩٠ م.

=مسند أبي داود الطيالسي، تأليف: سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري الطيالسي، المتوفى سنة ٢٠٤ هـ، تحقيق: د. مُحَمَّد بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ١٩٩٩ م.

=مسند أبي يعلى، تأليف: أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، المتوفى

سنة ٣٠٧ هـ، تحقيق: حسين سليم أسد، دار النشر: دار المأمون للتراث دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ- ١٩٨٤ م.

=المُسنَد، تأليف: أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، المتوفى سنة ٢٤١ هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، طبعة مؤسسة قرطبة القاهرة / مصر، الطبعة الأولى بدون تاريخ.

مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، تأليف: أبي حاتم مُحَمَّد بن حِبَّان البُسْتي التميمي، المتوفى سنة ٣٥٤ هـ، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق عَلِيّ إبْرَاهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع المنصورة / مصر، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ- ١٩٩١ م.

=مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تأليف: أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني البوصيري، المتوفى سنة ٨٤٠ هـ، تحقيق: محمد المنتقي الكشناوي، الناشر: دار العربية بيروت ١٤٠٣ هـ.

=المُصَنَّف، تأليف: أبي بكر عبد الله بن مُحَمَّد بن أبي شَيْبَة العبسي الكوفي، المتوفى سنة ٢٣٥ هـ، تحقيق: مُحَمَّد عوَّامة، طبعة الدار السلفية الهندية القديمة، دار القبلة، الطبعة الأولى بدون تاريخ.

=المعجم الأوسط، تأليف: أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، المتوفى سنة ٣٦٠ هـ، تحقيق: طارق بن عوض الله مُحَمَّد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين القاهرة / مصر، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ.

=معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، تأليف: الإمام الحافظ: أبي الحسن: أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، المتوفى سنة ٢٦١ هـ، بترتيب الإمامين: نور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، المتوفى سنة ٨٠٧ هـ، وتقي الدين أبي الحسن علي بن عبد الكافي السبكي، المتوفى سنة ٧٥٦ هـ، مع زيادات الحافظ: شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ، دراسة وتحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥ م.

=المغني في الضعفاء، تأليف: الإمام الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨ هـ، كتبه: أ. د. نور الدين عتر أستاذ التفسير وعلوم القرآن والحديث وعلومه بكلية الشريعة جامعة دمشق، اعتنى بطبعه ونشره: خادم العلم عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، طبع على نفقة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر، الطبعة

الأولى بدون تاريخ.

=المنتخب من مسند عبد بن حُمَيْد، تأليف: أبي مُحَمَّد عبد بن حُمَيْد بن نصر، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمود مُحَمَّد خليل الصعيدي، الناشر: مكتبة السُّنَّة القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م.

=الموقظة في علم مصطلح الحديث، تأليف: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبد الله الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥ م، قامت بطباعته وإخراجه دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت.

=ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبد الله الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨ هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، طبعة دار المعرفة بيروت، الطبعة الأولى بدون تاريخ.

=النهاية في غريب الحديث والأثر، تأليف: أبو السعادات المبارك محمد بن الأثير الجزري، المتوفى سنة ٦٠٦ هـ، تحقيق: طاهر محمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ- ١٩٧٩ م.

=هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت، الطبعة الثانية بدون تاريخ.

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

ملخص البحث ٥٧٦
المقدمة ٥٧٧
سبب اختيار الموضوع..... ٥٧٧
خطة البحث..... ٥٧٩
منهج البحث..... ٥٨٠
التمهيد..... ٥٨٢
الإمام العُقَيلي وكتابه (الضعفاء)..... ٥٨٢
المبحث الأول: أَزْهَر بن سَعْد السَّمَّان..... ٥٨٦
المبحث الثاني: الحُسَيْن بن ذَكْوان المُعَلِّم..... ٥٩٠
المبحث الثالث: حُصَيْن بن عبد الرحمن أبو الهُذَيْل الكوفي..... ٥٩٤
المبحث الرابع: عَلِيّ بن عبد الله بن جَعْفَر ٥٩٨
المبحث الخامس: عَمَّار بن مُعَاوِيَة الدُّهْنِيّ..... ٦٠٣
المبحث السادس: عِمَارَة بن غَزِيَّة الأنصاري المازني..... ٦٠٧
المبحث السابع: عُمَر بن الحَكَم بن ثَوْبان ٦١٠
المبحث الثامن: عُمَر بن سَهْل أبو حَفْص المازني..... ٦١٣
المبحث التاسع: عِمْرَان بن حِطَّان السدوسي..... ٦١٥
المبحث العاشر: عِمْرَان بن مُسْلِم ٦٢٠
المبحث الحادي عشر: عَمْرُو بن بِشْر العنسي ٦٢٥
المبحث الثاني عشر: القاسم بن الفَضْل الحُدَّاني ٦٢٧
المبحث الثالث عشر: المُنْذِر بن مالك أبو نَضْرَة البصري..... ٦٣٠
المبحث الرابع عشر: مُوسى بن جَعْفَر العَلَوِيّ الكاظِم ٦٣٣
المبحث الخامس عشر: مُوسى بن هِلَال العَبْدِيّ..... ٦٣٦
المبحث السادس عشر: يَحْيَى بن أبي كَثِيْر اليَمَامِيّ ٦٣٩
المبحث السابع عشر: النَّضْر بن شُمَيْل ٦٤٢
المبحث الثامن عشر: يَعْقُوب بن مُجَاهِد أبو حَزْرَة القاصّ..... ٦٤٥

الخاتمة ٦٤٧
قائمة المراجع..... ٦٤٩
فهرس الموضوعات..... ٦٦١

* * *